تخطئة الزجاجي للكوفيين

(دراسة نحوية صرفية تحليلية)

مهدي بن حسين بن علي ذيب مباركي

قسم اللغة العربية وآدابها - كلية العلوم والآداب بسراة عبيدة

جامعة الملك خالد

• **المستخلص**

يتناول هذا البحث تخطئة أبي القاسم الزجاجي لنحاة الكوفة من خلال كتبه المطبوعة، فالزجاجي بصري المذهب -وإن كان بعضهم قد نسبه إلى المذهب البغدادي- يدل على ذلك استشهاده بآراء أئمة البصريين وعلى رأسهم الخليل وسيبويه، وقد أورد الزجاجي على الكوفيين كثيراً من التخطئات والتغليطات في عدد من المسائل النحوية والصرفية، ذكرتُ منها قدراً صالحاً للبحث والدراسة، وقد تناول البحث التعريج على النحو الكوفي، نشأته، وأعلامه، وسماته، ثم دراسة مسائل النحو والتصريف التي خطّأ فيها الزجاجيُّ الكوفيين ومناقشتها، فالأساليب التي اتبعها الزجاجي في تخطئته للكوفيين، وأخيراً جاءت الخاتمة؛ لتبيّن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

الكلمات المفتاحية: تخطئة - الزجاجي - الكوفيون - النحو الكوفي - الخلاف النحوي.

*****

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الخلاف النحوي ظاهرة قديمة صاحبت نشأة النحو منذ بدايته، وقد تعددت مظاهر الخلاف النحوي وأنواعه، فنجده حيناً بين أبناء المدرسة الواحدة، وتارة بين علماء المدارس المختلفة، إذ حفلت كتب النحو بكثير من أشكال ذلك الخلاف، حيث يتعقب أحد النحويين نحوياً آخر، أو يخطئه، أو يستدرك عليه، أو ينتقده.

ولما كانت تخطئة النحويين وتغليط بعضهم بعضاً تمثل نوعاً فريداً من ذلك الخلاف، فقد استوقفني أبو القاسم الزجاجي وأثار فضولي في تخطئته للكوفيين، فعزمت -مستعيناً بالله- على جمع مسائل صالحة للبحث والدراسة من تلك التخطئات والتغليطات في كتبه المطبوعة التي اطلعت عليها غير مختصر الزاهر، إذ كان الزجاجي جريئاً في تخطئته للكوفيين، وصارماً في تغليطهم، وجعلت عنوان البحث (تخطئة الزجاجي للكوفيين- دراسة نحوية صرفية تحليلية)

ومن أهم الأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع:

١- مكانة الزجاجي العلمية، فهو من أبرز نحاة القرن الرابع وأشهرهم.

٢- أن الزجاجي قد تبوأ منزلة مرموقة، وشهرة واسعة عند النحويين، حتى إن كتابه (الجمل) نال نصيباً وافراً من الذيوع والانتشار شرقاً وغرباً بالشرح والتعليق والنقل عنه.

٢- تخطئته لكبار الكوفيين كالكسائي والفراء وهشام وثعلب.

٣- قوة الزجاجي وصرامته في تغليطاته وتخطئته للكوفيين.

٤- أن دراسة تلك الظاهرة عند الزجاجي توسع الإلمام بالقواعد النحوية، وتساعد على معرفة الخلاف بين النحويين، ومن ثم ترجيح الرأي الصائب.

ولم أقف على دراسة مماثلة فيما يخص تخطئة الزجاجي للكوفيين بشكل عام، على حد علمي، لكنْ هنالك بعض الدراسات حول الزجاجي، أهمها:

- تعقبات الزجاجي لابن الأنباري في مختصر الزاهر، رسالة دكتوراه، للباحث: موسى إسحاق حمادي.
- النحو الكوفي في الإيضاح في علل النحو، بحث منشور، للباحث: عبد العزيز الدباسي.
- موقف الزجاجي من البصريين والكوفيين. للباحث: أوميد عمر سعدون.

وقد استبعدت كتاب مختصر الزاهر من الدراسة؛ لكونه مرتبطاً بدراسة سابقة، وتجنباً للتكرار والمشابهة.

أما الدراستان الأخيرتان فلم يتطرق الباحثان فيهما إلى تخطئة الكوفيين، أو تعقبات الزجاجي لهم، كما أن تركيزهما كان على الخلاف النحوي بين النحويين والكوفيين بشكل عام، من خلال كتب الخلاف النحوي.

وقد اتبعت في بحثي هذا المنهج الوصفي التحليلي، واقتضت طبيعة هذا البحث أن يتألف من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة موضحاً فيها أهم النتائج.

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، والمنهج المتبع فيه.

التمهيد: وفيه تحدثت عن النحو الكوفي: نشأته، أعلامه، سماته.

المبحث الأول: تخطئة الزجاجي للكوفيين في مسائل النحو.

المبحث الثاني: تخطئة الزجاجي للكوفيين في مسائل الصرف.

المبحث الثالث: أساليب الزجاجي في تخطئته للكوفيين.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

التمهيد

النحو الكوفي: نشأته وأعلامه وسماته

نشأة النحو الكوفي:

لا شك أن المدرسة الكوفية نشأت متأخرة عن المدرسة البصرية، بعد أن أخذ الكوفيون عن أهل البصرة الذين سبقوهم بنحو مئة عام[١].

ويرى كثير من القدماء أن المذهب الكوفي يبدأ بأبي جعفر الرؤاسي، فقد جعله الزبيدي رأس المذهب الكوفي، وأستاذ أهل الكوفة في النحو[٢]، وأول من وضع كتاباً في النحو من الكوفيين، وهو أستاذ الكسائي والفراء[٣]. ونُقل عن الكسائي قوله: ما وجدت بالكوفة أحداً أعلم بالنحو من أبي جعفر الرؤاسي[٤]. غير أن بعض المتقدمين ذهب إلى أن الكسائي هو المؤسس الحقيقي للنحو الكوفي، وهو الذي رسم للكوفيين رسوماً ينتهجونها ويسيرون عليها[٥].

وذهب بعض الدارسين من المحدثين مذهبَ أكثر القدماء في كون الرؤاسي هو المؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفية، وأول من ألف كتاباً في النحو من أهل الكوفة، وأن تلميذيه الكسائي والفراء هما من بسطا المذهب الجديد ونهضا به ووطدا دعائمه، وهما نظيرا سيبويه والأخفش في المذهب البصري[٦].

وتابع فريق من الباحثين الرأي الآخر، الذي يرى أن المؤسس الفعلي للمدرسة الكوفية هو الكسائي، وهو الذي وضع أسسها وقواعدها، وأنكروا أن يكون الرؤاسي هو من أسس هذه المدرسة، ونفوا أن يكون قد درس أحدٌ على

(١) انظر نشأة النحو ١٥.
(٢) انظر طبقات النحويين واللغويين ١٢٥.
(٣) انظر الفهرست ٩٦.
(٤) انظر إنباه الرواة ٤/ ١٠٥.
(٥) انظر الأغاني ١١/ ١٠٢.
(٦) من تاريخ النحو ٤١، والمدارس النحوية لشوقي ضيف ١٥٣.

يديه من الكوفيين، أو تخرج به، وأنهم لا يعلمون نحوياً من أهل الكوفة بالمعنى الحقيقي لهذا القول قبل الكسائي[1].

والذي يترجح لي أن الكسائي هو الرائد الحقيقي والمؤسس الفعلي للمدرسة الكوفية، وهو الذي أرسى دعائمها، ثم سانده تلميذه الفراء في ذلك، وأن الرؤاسي هو من مهّد لهذا المذهب، ووضع لبناته الأولى، وأضاء الطريق لمن بعده، فكان له الفضل في إفساح الطريق واسعاً لتأسيس هذه المدرسة على يد تلميذيه الكسائي والفراء، اللذَيْن واصلا المسير لتشييدها وترسيخ بنيانها، مقتفيين أثر شيخهما، مستنيرَيْن بقبس آرائه، ومهتديَيْن بتوجيهاته.

ويدل على ذلك أن الكسائي كان ينقل آراء شيخه الرؤاسي ويردد أقواله، فقد رُوي عن الكسائي قوله: كان الرؤاسي يكره أن يجمع (رمضان)، ويقول: بلغني أنه اسم من أسماء الله تعالى[2].

ومن ذلك ما ينقله عنه الفراء، كقوله: «وزعم لي أَبُو جَعْفَر الرؤاسي أَنَّهُ سأل عنها أبا عَمْرو فقال (مِنْساتَهُ)[3] بغير همز، فقال أَبُو عمرو: لأني لا أعرفها فتركتُ همزها. ولو جاء في القراءة: مِن ساتِهِ فتجعل (سَاةً) حرفاً واحداً فتخفضه بـ (من)»[4].

وقوله: «حَدَّثَنِي الرؤاسي عَن أبي عمرو ابن العلاء (لا يحزنهم)[5] جزم»[6].

وقوله: «وزعم لي الرؤاسي وكان ثقة مأموناً: أَنَّهُ سَمِعَ واحدها: إِبَّالة لا ياء فيها»[7].

(١) انظر نشأة النحو ٣٣، ومدرسة الكوفة ٣٩، ٤٠، والمدارس النحوية ١٥٤.
(٢) انظر المؤتلف والمختلف ١٧٤، وخزانة الأدب ٨/ ٢٣٤.
(٣) يعني: (منسأته). سبأ: ١٤.
(٤) معاني القرآن ٢/ ٣٥٧.
(٥) الأنبياء: ١٠٣.
(٦) معاني القرآن ٢/ ٣٧١.
(٧) السابق ٣/ ٢٩٢.

ومن ذلك أن له كتباً ذكرها أصحاب التراجم، منها: الفيصل والتصغير ومعاني القرآن والوقف والابتداء[1]. ولعل عدم وصولها إلينا لم يجعل له وهجاً وظهوراً، ولو وقفنا عليها لاستطعنا استجلاء مكانته الحقيقية في النحو الكوفي.

أعلام النحو الكوفي:

١- أبو جعفر الرؤاسي (توفي في خلافة الرشيد)[2].

٢- القاسم بن معن (ت ١٧٥هـ)[3].

٣- العلاء بن سيابة[4].

٣- معاذ الهراء (ت ١٨٧هـ)[5].

٤- أبو الحسن الكسائي (١٨٩هـ)[6].

٥- أبو الحسن علي بن المبارك الأحمر (ت ١٩٤هـ)[7].

٦- أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ)[8].

٦- هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩هـ)[9].

٧- أبو طالب المكفوف[10].

٧- علي بن الحسن اللحياني (ت ٢٢٠هـ)[11].

(١) انظر نزهة الألباء ٥١.
(٢) انظر ترجمته طبقات النحويين ١٢٥، والفهرست ١٠٩.
(٣) انظر ترجمته نزهة الفهرست ١١٧، إنباه الرواة ٣/ ٣٠.
(٤) ذكر الفراء أنه من شيوخه، وأنه هو من علم الهراء وأصحابه. انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٩. وانظر المؤتلف والمختلف ٣/ ١٣٧٦.
(٥) انظر ترجمته الفهرست ١١٠، إنباه الرواة ٣/ ٢٨٨.
(٦) انظر ترجمته مراتب النحويين ١٢٠، طبقات النحويين ١٢٧، الفهرست ١١٠.
(٧) انظر ترجمته الفهرست ١١١، وإنباه الرواة ٢/ ٣١٣.
(٨) انظر ترجمته مراتب النحويين ١٨٦، وطبقات النحويين ١٣١، نزهة الألباء ٨١.
(٩) انظر ترجمته طبقات النحويين ١٣٤، ومعجم الأدباء ٥/ ٥٩٨.
(١٠) انظر ترجمته طبقات النحويين ١٣٥، وإنباه الرواة ٤/ ١٣٠، وبغية الوعاة ٢/ ١٦.
(١١) انظر ترجمته معجم الأدباء ٤/ ٢١٠، وبغية الوعاة ٣/ ١٨٥.

٨- ابن السكيت (ت ٢٢٤هـ)[١].

٨- ابن سعدان (ت ٢٣١هـ)[٢].

٨- أبو عبدالله الطوال (ت ٢٤٣ هـ)[٣].

٩- أبو جعفر محمد بن قادم[٤].

١٠- سلمة بن عاصم (ت بعد ٢٧٠هـ)[٥].

١١- أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١)[٦].

١٢- أبو موسى الحامض (ت ٣٠٥هـ)[٧].

١٣- أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)(٨).

١٤- أبو عمر الزاهد غلام ثعلب (ت ٣٤٥هـ)[٩].

١٥- هارون بن الحائك الضرير[١٠].

سمات النحو الكوفي:

لعل المنافسة الشديدة بين المدرستين واحتدام الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين كان العامل الرئيس في تشكل ملامح أساسية لكلا المدرستين، وقد استطاع الكوفيون الاستقلال بمذهب خاص بهم، له استقلاليته وسماته الخاصة التي تميزه عن المذهب البصري.

(١) انظر ترجمته طبقات النحويين ٢٠٢، ومعجم الأدباء ٥/ ٦٤٢.
(٢) انظر ترجمته طبقات النحويين ١٣٩، والفهرست ١٠٤، وبغية الوعاة ١/ ١١١.
(٣) انظر ترجمته طبقات النحويين ١٣٧، والفهرست ١١٤.
(٤) انظر ترجمته طبقات النحويين ١٣٨، إنباه الرواة ٣/ ١٥٦.
(٥) انظر ترجمته مراتب النحويين ١٥٦، والفهرست ١٢٦.
(٦) انظر ترجمته مراتب النحويين ١٥٦، وطبقات النحويين ١٤١.
(٧) انظر ترجمته الفهرست ١٣٦، وإنباه الرواة ٢/ ٢١.
(٨) انظر ترجمته طبقات النحويين ١٥٣، الفهرست ١٢٨.
(٩) انظر ترجمته الفهرست ١٢٩، معجم الأدباء ٥/ ٣٦٠.
(١٠) انظر ترجمته طبقات النحويين ١٥١، والوافي بالوفيات ٢٧/ ١٢٦.

ومن أهم سمات المذهب النحوي الكوفي:

١- التوسع في السماع: فقد توسع نحاة الكوفة في السماع عن الأعراب والنقل عنهم، حتى ممن خالط العجم أو كان مجاوراً لهم، وقد قيل: «لو سمع الكوفيون بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه»[١]، و«إذا سمعوا لفظاً في شعر أو كلام نادر جعلوه باباً أو فصلاً»[٢].

وكانوا يتساهلون في السماع ولم يتقيدوا بحدود عصر الاحتجاج، بل تجاوزوه، وسمعوا من المعاصرين لهم من الشعراء، وكانوا لا يكتفون بما يأخذون من فصحاء الأعراب، بل كانوا يأخذون أيضاً عمّن سكن من العرب في حواضر العراق، واتُّهم الكوفيون أنهم كانوا يسمعون الشاذ الذي لا يجوز، مما فيه من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعلون ذلك أصلاً مقبولاً، ويقيسون عليه حتى أفسدوا النحو[٣]، حتى إن بعض الباحثين المحدثين صرح بأن المذهب الكوفي هو مذهب السماع[٤]. وقال طه الراوي: «أما مذهب الكوفيين فلواؤه بيد السماع، لا يخفر له ذمة ولا ينقض له عهداً، ويهون على الكوفي نقض أصل من أصوله، أو نسف قاعدة من قواعده، ولا يهون عليه اطراح المسموع على الأكثر»[٥].

٢- التوسع في القياس: كما توسع الكوفيون في الرواية والسماع فقد توسعوا -أيضاً- في القياس، حتى اشتهرت مدرسة الكوفة بقياسها على الشاذ،

(١) الاقتراح في أصول النحو ١٥٧.
(٢) التذييل والتكميل ١/ ٣١٥.
(٣) انظر معجم الأدباء ٤/ ١٧٤٤.
(٤) انظر ضحى الإسلام ٢/ ٢٩٥.
(٥) نظرة في النحو: مجلة المجمع العربي ١٤/ ٣١٩.

وتناولوا هذه الشواذ على أنها مما يصح القياس عليها بناء على منهجهم في القياس على الشاذ، ثم فسروا ذلك وعللوه نحوياً[1].

وقد وُصِف القياس عند الكوفيين بأنه ليس منظماً، فكانوا يقيسون على الشاذ واللحن والخطأ، وتوسعوا في قياسهم حتى أنهم كانوا يقيسون أحياناً دون اعتماد على سماع، فكان قياسهم ضعيفاً بالنسبة لقياس البصريين[2].

غير أن بعض المحدثين زعم أن الكوفيين هم أصحاب القياس؛ لتعويلهم على القليل والنادر والشاذ في بناء قواعدهم، وأن البصريين هم أصحاب السماع؛ لتشددهم فيه[3].

٣- التوسع في قبول القراءات القرآنية؛ بسبب توسعهم في أصول اللغة، فكانوا يأخذون بكل القراءات حتى الشاذة، وتوجيهها[4].

(١) انظر الاقتراح في أصول النحو ١٦١، والمدارس النحوية لشوقي ضيف ٩٩، ومدرسة الكوفة ٢٧٥.
(٢) انظر من تاريخ النحو ٧٠، والمدارس النحوية ٢٠٥.
(٣) انظر القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ١٨٦.
(٤) انظر المدارس النحوية لشوقي ضيف ١٠٠.

المبحث الأول: تخطئة الزجاجي للكوفيين في مسائل النحو.

١- المسألة الأولى: علة بناء (قبلُ) و(بعدُ) و(حيثُ) و(منذُ) و(قطُّ) و(نحنُ) على الضم:

ذهب الفراء إلى أن (قبل) (بعد) إذا أفردتا بنيتا على الضم؛ لتضمّن كل واحد معناه في ذاته ومعنى المحذوف بعده؛ لأن التقدير: قبل كل شيء، وبعد كل شيء، فحين تضمنتا معنيين قويتا، فألزمتا أثقل الحركات لقوتها. وكذلك (حيثُ)، فإنما بُنيت على الضم؛ لتضمنها معنى محلين؛ لأن معنى: زيدٌ حيثُ عمرو: زيدٌ في مكان فيه عمرو، فألزمت البناء على الضم، وهي أثقل الحركات؛ لقوتها. وكذلك (بُنيت (منذُ) على الضم؛ لأن معنى قولك: ما رأيته منذُ يومين: ما رأيته من أول اليومين إلى آخرهما، فقامت (منذ) مقام حرفين، وهما (من) و(إلى)، فقويت فبنيت على الضم. ولهذه العلة بُنيت (قطّ) على الضم؛ لأن معنى: ما كلمته قطُّ: ما كلمته من أول دهري إلى هذا الوقت، فنابت (قطّ) عن (من) و(إلى). وكذلك (نحنُ) بُنيت على الضم؛ لتضمنها معنى التثنية والجمع[1].

ولم يرتض الزجاجي كلام الفراء، فخطّأه قائلاً: «وهذا كله كلام الفراء، ولولا كراهية التطويل لبيّنت ما يلزمه في فصل من هذا، ومن أين أخذه؟ وكيف ولّده؟»[2].

المناقشة:

أما (قبل) و(بعد) فقد تباينت آراء النحويين في علة بنائهما على الضم إذا قُطعا عن الإضافة، وتعددت أقوالهم:

فذهب البصريون إلى أن علة بناء (قبل) و(بعد) على الضم عند قطعهما؛ لأنهما غايتان، وهما نظير المنادى المفرد، ولا يعقل معناهما إلا بما يضافان إليه،

(١) انظر معاني القرآن ٢/ ٣١٩، وتفسير رسالة أدب الكتّاب ٥٨، ٥٩، والتفسير البسيط ٢/ ٢٦٤، والنكت في القرآن ٣٨٦، وشرح عيون الإعراب ٢٠٦.

(٢) تفسير رسالة أدب الكتّاب ٥٩.

فلما قطعتا وأفردتا، دلتا على ما كانتا تدلان عليه مضافتين، وإنما كان بناؤهما على الضم دون الفتح والكسر؛ لأن الفتح والكسر يلحقانهما في حال الإعراب على الظرفية والإضافة، نحو: جئت قبلَك وبعدَك، ومن قبلِك ومن بعدِك، فلما قطعا عن الإضافة وجب لهما البناء على حركة لا تكون في حالة الإعراب؛ ليعلم أنها حركة بناء لا حركة إعراب، فصارتا نظير المنادى المفرد، حين بني على الضم؛ ليعدل به إلى حركة لا تكون في حالة إعرابه مضافاً[1].

ولعل تعليل ابن السراج أكثر وضوحاً وتحليلاً، قال: «وأما بناؤها على الضم خاصةً؛ فلأنَّ أكثر أحوالِ هذه الظروف أن تكون منصوبةً وذلك الغالب عليها، فأخرجت إلى الضم ولم تخرج إلى الكسر؛ لأن الكسر أخو النصب، وجعلوا ذلك علامة للغاية؛ لأن الكسر حقه أن يكون لالتقاء الساكنين، فتجنبوه ههنا؛ لأنه موضع تحرك لغير التقاء الساكنين»[2].

وذهب الفراء عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[3] إلى أن علة بناء (قبل) و(بعد) أنهما في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيءٍ بعدهما، فبنيتا على الضم لكونهما غايتين قطعتا عن الإضافة، فلمّا أدّتا عن معنى ما أضيفتا إليه وسَمُوهما بالرفع وهما مخفوضتان ليكون الرفع دليلاً على ما سقط مما أضفتهما إليه، فإن نويت أن تُظهره أو أظهرته قلت: لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ، كأنك أظهرت المخفوض الَّذي أسندت إليه (قبل) و (بعد)[4]. وقد بيّنتُ تعليله لبناء (حيثُ) و(منذُ) و(قطّ) و(نحنُ) على الضم آنفاً، بما يغني عن إعادته.

ويرى هشام الكوفي أن بناءهما على الضم إنما هو لعلة كراهيتهم للكسر فتشبهان المضاف إلى المتكلم، والفتح للشبه بما لا ينصرف، ونسب النحاس إلى

(١) انظر العين ٢/ ٥٢، والكتاب ٢/ ١٨٣، ١٩٩، ٣/ ٢٨٦، والمقتضب ٣/ ١٧٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٠٠، ٤/ ١٧٦، والأصول ١/ ٣٣٣.

(٢) الأصول ٢/ ١٤٢.

(٣) الروم: ٤.

(٤) انظر معاني القرآن ٢/ ٣١٩.

هشام قوله: لم يجز أن يفتحا فيكونا كأنهما مضافتان إلى ما بعدهما ولا يكسران فيكونا كالمضاف إلى المخاطب، فلم يبق إلا الضم[1].

وعلل علي بن سليمان الأخفش الأصغر البناء على الضم؛ بأنهما يشبهان الحروف في تعلقهما بما بعدهما، وكذلك الحروف لا تفيد معنى إلا بما بعدها[2].

أما مكي فيعلل بناءهما على الضم ؛ لشبههما بالمنادى المفرد[3].

وذكر أبو البقاء ثلاث علل لبنائهما على الضم، وهي: أن الضم أقوى الحركات، فاختير للدلالة على الزيادة في التنبيه على تمكنهما، وأنهما في حال الإضافة يعربان بالفتح والكسر دون الضم، فبنيتا على الضم لتكتمل لهما الحركات، والعلة الثالثة: أنه لما قطعتا عن المضاف وكانتا تقتضيانه، عوّضا منه أقوى الحركات وهي الضم[4].

وذهب ابن عقيل إلى أن بناءهما على الضم؛ لئلا يلتبس حال البناء بحال الإعراب، جبراً لما حصل من قطعهما عن الإضافة[5].

وفي تعليل ابن السرّاج لبناء الغايات على الضم ما يلائم واقع اللغة وتحولاتها، ورأيتُ نفسي قد أنِستْ به وسكنتْ إليه.

وأما (حيثُ) فإن علة بنائها عند البصريين؛ لأنها خالفت باقي الظروف، فمنعت من الإضافة إلى المفرد، وأما إضافتها إلى الجملة فلا اعتداد بها؛ لأن حقّ الظّرف المكانيّ أن يضاف إلى المفرد، فلما عدمت الإضافة التي يستحقّها ظرف المكان، صارت إضافتها كلا إضافة، فأشبهت الغايات مثل (قبل) و(بعد)؛ فبني

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠، ٥/ ١٦٠.
(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٦٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٥٩.
(٣) انظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٥٩.
(٤) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٨٣.
(٥) انظر المساعد ٣/ ٣٣٩.

لأجل الشبه بالغاية[1]، وذكر الزجاج علة أخرى لبنائها على الضم، وهي كونها مبهمة لا تدل على موضع بعينه، ولا تختص بمكان دون مكان، وأن ما بعدها صلة لها.[2].

ونُقل عن الكسائي أن علة بنائها على الضم هو أن أصلها (حوث)، فعدلت عن الواو إلى الياء، وجعلت ضمة الثاء خلفاً من الواو[3]. وأما الفراء فقد بينتُ تعليله عند بداية المسألة، وهو تضمنها معنى محلين؛ لأن معنى: زيدٌ حيثُ عمرو: زيدٌ في مكان فيه عمرو، فألزمت البناء على الضم، وهي أثقل الحركات؛ لقوتها[4].

ويرى ابن مالك أن سبب بنائها على الضم هو لزوم اقترانها إلى جملة تضاف إليها[5].

وأما (مُنذُ) فإن علة بنائها على الضم عند البصريين كونها غاية، وإتباع الذال حركة الميم، فالميم مضمومة؛ لذلك أتبعوها حركة الذال، هذا قول سيبويه[6]، والمبرد[7]، وابن السراج[8]، والسيرافي[9]، وأكثر النحويين[10].

(١) انظر الكتاب ٣/ ٢٨٥، والمقتضب ٣/ ١٧٥، ٤/ ٣٤٦، والأصول ٢/ ١٤٤، وشرح كتاب سيبويه ١/ ٥١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٩٩.
(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٢٩.
(٣) انظر الإبانة في اللغة ٢/ ٣٩٠.
(٤) انظر تفسير رسالة أدب الكتّاب ٥٩.
(٥) انظر شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢.
(٦) انظر الكتاب ٣/ ٢٨٧.
(٧) انظر المقتضب ٤/ ١٤٣.
(٨) انظر الأصول ٢/ ١٣٧.
(٩) انظر شرح كتاب سيبويه.
(١٠) انظر الأزمنة والأمكنة ٢٨٥، وأسرار العربية ٢٠١، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٩٠٤، وهمع الهوامع ٢/ ٢١٦.

وذهب الكوفيون إلى أن علة بناء (منذُ) على الضم؛ هو كونها قائمة مقام حرفين (من) و(إلى)؛ لأن معنى قولك: ما رأيته منذُ يومين: ما رأيته من أول اليومين إلى آخرهما، فقامت (منذ) مقام حرفين، وهما (من) و(إلى)، فقويت فبنيت على الضم، ونسب هذا قول للفراء من الكوفيين[1]، وبعضهم نسبه إلى غيره من الكوفيين[2]، وقال الفارابي: «يُقال: لم أَرَه مُنْذ يَومَيْن، وهي في الأَصْل كَلِمتان فيما قال بعضُ المُتَقَدِّمينَ جُعِلتا واحدة، وأَصلها «مِنْ إِذْ» فاخْتَلطا، فتَعيَّن بناؤُهما»[3].

وأما (قَطُّ) فهو ظرف زمان لاستغراق الزمن الماضي، يقال: ما فعلته قطُّ، ولا يقال: لا أفعله قطُّ[4]. وهو مبني على الضم، وفي علة ذلك أقوال:

الأول: أنه ظرف، وأصلُ الظروف أن تكون مضافة، فلما قُطعت عن الإضافة، بُنيت على الضم كـ(قَبْلُ) و(بَعْدُ)، وهو قول البصريين[5].

الثاني: أنه في الأصل (قطُط) على وزن (فَعُل)، فلما قالوا: (قطّ) وأسكنوا الثاني، ثم أدغموه في الثالث، فانتقلت ضمة الثاني إلى الثالث فصار (قطُّ)، وهذا قول الكسائي[6].

القول الثالث للفراء: فذهب إلى أن علة بناء (قطُّ) على الضم هو تضمنها معنى حرفين (من) و(إلى)، فقولنا: ما كلمته قطُّ، معناه: ما كلمته من أول دهري إلى هذا الوقت، فنابت (قطّ) عن (من) و(إلى)، فلما تضمنت معنيين قويت، فبنيت على الضم، وهو أثقل الحركات[7].

---

(١) انظر معاني القرآن ٢/ ٣١٩، وتفسير أدب الكتّاب ٥٩، والنكت في القرآن ٣٨٦.

(٢) انظر النكت في القرآن ٣٨٦، التذييل والتكميل ٧/ ٣٣٢.

(٣) معجم ديوان الأدب ١/ ١٥٢.

(٤) انظر شرح المفصل ٣/ ١٣٨.

(٥) انظر السابق.

(٦) انظر إصلاح المنطق ٧٣، وتهذيب اللغة (قط) ٨/ ٢١٦، والصحاح (قطط) ٣/ ١١٥٣، والمخصص ٤/ ٤٠٣، وشرح المفصل ٣/ ١٣٨.

(٧) انظر تفسير رسالة أدب الكتّاب ٥٩.

القول الرابع لابن مالك: فهو يرى أن علة بناء (قطُّ) على الضم، إنما لتضمنه معنى (في) و(من) الاستغراقية على سبيل اللزوم، أو لشبه الحروف في الافتقار إلى جملة، وعدم صلاحيته للإضافة والإسناد، وكان البناء على الضم حملاً على (قبُل)[1]، ووافقه ابن عقيل، وزاد في الأسباب أنه إنما بُني على حركة؛ لأن له أصلاً في التمكن، وبُني على الضم؛ تشبيهاً بـ (قبلُ)، لدلالته على ما تقدم من الزمان مثله[2].

وأما (نحنُ) فهو ضمير المثنى والجمع المتكلمين، وهو مبني على الضم أيضاً. وقد اختلف النحويون في علة بنائه على الضم، وتعددت الآراء في ذلك.

فذهب الفراء إلى أن علة بناء (نحنُ) على الضم، تضمنها معنيين: التثنية والجمع[3]، ووافقه في ذلك التعليل ثعلب[4]، وابن الأنباري[5]، وذهب قطرب وهشام بن معاوية إلى أن أصلها (نَحُنْ)، قلبت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء[6].

ويعلل الزجاج البناء على الضم؛ لأن (نحنُ) يدل على الجماعة، وجماعة المضمرين يدل عليهم الميم والواو، فحركت بالضم؛ لأن الضم من الواو، واستدل على ذلك بأن واو الجماعة إذا حركت لالتقاء الساكنين ضُمت[7]، وشاركه الجوهري في قول مشابه له، موضحاً أن علة بناء (نحنُ) على الضم هي التقاء الساكنين؛ لأن الضمة من جنس الواو التي هي علامة للجمع، و(نحنُ) كناية عنهم[8].

(١) انظر شرح التسهيل ٢/ ٢٢٢٢.
(٢) انظر المساعد ١/ ٥١٧.
(٣) انظر تفسير رسالة أدب الكتّاب ٥٩.
(٤) انظر رأيه في إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠، والهداية إلى بلوغ النهاية ١/ ١٥٩.
(٥) انظر إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٠٠.
(٦) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠، والهداية إلى بلوغ النهاية ١/ ١٥٨، وشرح المفصل ٢/ ٣٠٦.
(٧) انظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٨٩.
(٨) انظر الصحاح ٦/ ٢٢١٠.

وقال الأخفش الأصغر علي بن سليمان: (نحنُ) يكون للمرفوع فحرّكوها بما يشبه الرفع[1]، وذهب السهيلي مذهباً قريباً من ذلك في تعليله بناء (نحنُ) على الضم -دون الفتح والكسر- فبيّن أنهم أرادوا بذلك الإشارة إلى أنه ضمير رفع[2].

ويظهر من هذا السرد أن أصل البناء هو السكون، وكان حق (نحنُ) أن يبنى على السكون، فلما كان الحروف الثاني -وهو النون- ساكناً، اختيرت حركة أخرى غير السكون لبنائه، حتى لا يجتمع ساكنان في الكلمة، فلا بد من حركة تناسب الاستعمال اللغوي للكلمة، فجعلوا الضمة هي علامة البناء في (نحنُ)؛ لأنها من جنس الواو التي هي دليل على الجمع في الفعل والاسم. والله أعلم

وأحسب أن علل بناء الضمائر من القضايا الصوتية الجديرة بالبحث والدراسة والمناقشة، وهذا -بحق- موضوع ثري وخصب للدراسات اللسانية وقوانينها.

٢- المسألة الثانية: نعت المؤنث بالمصدر في نحو: هذه عمامةٌ خَلَق:

قال الفراء في نحو: هذه عمامة خلق، وهذه جبة خلق، وهذه ملحفة خلق: إنما قالوا: (خَلَق)، بغير هاء؛ لأنه كان يستعمل في الأصل مضافاً، فيقال: اعطني خَلَق جبتك، وخَلَق عمامتك، ثم استعمل في الإفراد كذلك بغير (هاء) [3].

واعترضه الزجاجي قائلاً: «أما قول الفراء فليس بشيء؛ لأنه يقال له: فلمَ وجبَ سقوط الهاء منه في الإضافة، حتى حُمل الإفراد عليه؟ ألا ترى أن إضافة المؤنث إلى المؤنث لا توجب إسقاط العلامة، كقولك: مخدة هندٍ، ومسوّرة زينب»[4].

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠، والهداية إلى بلوغ النهاية ١/ ١٥٩.
(٢) انظر نتائج الفكر ١٧٥.
(٣) انظر الزاهر ١/ ٢٢، وتفسير رسالة أدب الكتّاب ٩٥.
(٤) تفسير رسالة أدب الكتّاب ٩٥.

المناقشة:

إذا نُعت بالمصدر فإنه لا يُثنى ولا يُجمع ولا يؤنث، بل يستوي فيه المذكر والمؤنث، فيلتزمون فيه الإفراد والتذكير تقول: هذا رجلٌ عدلٌ، وامرأة عدل، ورجلان عدل، وامرأتان عدل، ورجال عدل ونساء عدل[1].

وللنحويين في توجيه ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول للبصريين: أنه على تقدير حذف مضاف، والمعنى: رجل ذو عدل، وامرأة ذات عدل، ورجال ذوو عدل، ونساء ذوات عدل[2]، قال أبو زيد الأنصاري: «وذلك أن المصدر لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه جنس واحد، فإذا قلت: رجل عدل، وما أشبهه، فتقديره عندنا: رجل ذو عدلٍ، فحذفت (ذو) وأقمت (عدلاً) مقامه».

ويعللون عدم تأنيث المصدر الواقع نعتاً كونه مصدراً، فالمصادر لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث؛ ولأن المصدر يدل على القليل والكثير[3].

القول الثاني للكوفيين: أنه مؤول بالمشتق، أي: عادل، وعادلة، وعادلون[4]، قال ابن السكيت: «وقد يُنعت بالمصدر على معنى الفاعل والفاعلة، كقولك: رجل عدل، وامرأة عدل، في معنى عادل وعادلة»[5]، وقال ابن قتيبة: «والاسم إذا وصف بالمصدر كان واحدُه وجميعُه سواء، وكذلك مذكره ومؤنثه، كان بمعنى المفعول أو بمعنى الفاعل، يقال: ماءٌ غَوْرٌ، ومياه غَوْرٌ، أي: غائر. وإنما هذا

(١) انظر النوادر في اللغة ١٤٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٠٩، والأصول ٢/ ٣١، والمذكر والمؤنث ١/ ١٢٠، ٣٠١، وشرح كتاب سيبويه ٢/ ٣١٤، وشرح ابن الناظم على الألفية ٣٥٣.

(٢) انظر النوادر في اللغة ٥٠٣، ومعاني القرآن وإعرابه٢/ ٢٩٠، ٢/ ٣١، والأصول ٢/ ٣١، وتصحيح الفصيح وشرحه ٢٥٣، والتذييل والتكميل ٤/ ٨٤.

(٣) انظر العين ٧/ ١٧٢، والنوادر في اللغة ٥٠٣، والأصول ٢/ ٣١، وتصحيح الفصيح ٢٥٣، ٢٦٨، وعلل النحو ٤٦٤، وإسفار الفصيح ١/ ٥٩٩.

(٤) انظر كتاب الألفاظ ٢٩٣، والتذييل والتكميل ٤/ ٨٤، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٣٤١، والتصريح ٢/ ١١٨.

(٥) كتاب الألفاظ ٢٩٣.

مصدر غار الماء يَغُور غَوْراً، ويَوْمٌ غَمّ، بمعنى غامّ، وأيّام غُمٌّ، ورجل نَوْم، بمعنى نائم، ورجل صَوْمٌ، أي: صائم، ورجل فِطْر، أي: مُفْطر»[1]، وتابعهم في ذلك التأويل المبرد[2]، والزجاجي[3]، والنحاس[4]، وأبو علي القالي[5]، والسيرافي[6]، وأبو علي الفارسي[7]، وابن جني[8]، وابن يعيش[9].

وعلل الفراء عدم تأنيث المصدر الواقع نعتاً في قولهم: هذه عمامة خَلَق، وهذه جبة خَلَق، وهذه ملحفة خَلَق؛ بأن الأصل في (خلق) الإضافة، فيقال: اعطني خلق جبتك، وخَلَق عمامتك، فلما أفردوه تركوه على ما كان عليه من الإضافة[10]، وتابعه في ذلك أبو بكر الأنباري[11]، والحريري[12]، وقال اللحياني: قال الكسائي: لم نسمعهم قالوا: (خَلَقة) في شيء من الكلام[13].

وردّ النحويون قول الفراء وتعليله، كالزجاجي الذي فنّد علة حذف الهاء من (خَلَق)، بأنه ليس بشيء، وألزمه تعليل وجوب سقوط الهاء في الإضافة حتى يُحمل الإفراد عليه. وأن إضافة المؤنث إلى المؤنث لا توجب إسقاط العلامة، كقولك: مخدة هندٍ، ومسوّرة زينب[14]، ونُقل عن ابن هشام مثل ذلك

(١) أدب الكاتب ٦١٩.
(٢) انظر الكامل في اللغة ١/ ١٠٢.
(٣) انظر اشتقاق أسماء الله ٦٩، ومجالس العلماء ٢٦٠.
(٤) انظر إعراب القرآن ٣/ ٢٠٩، ٤/ ٣٦، ٦٥.
(٥) انظر أمالي القالي ٢/ ٣٨٩.
(٦) انظر شرح كتاب سيبويه ١/ ٤١٥، ٢/ ٢٢٧، ٤٤٨، ٤/ ٩٦، ٣٨٠.
(٧) انظر الحجة للقراء السبعة ٢/ ١٤٠، ٤٤٢.
(٨) انظر التمام في تفسير أشعار هذيل ١٤٣، والمبهج ١٣٩.
(٩) انظر شرح المفصل ٢/ ٢٣٧.
(١٠) انظر تفسير رسالة أدب الكتّاب ٩٥، ولسان العرب ١٠/ ٨٩.
(١١) انظر المذكر والمؤنث ٢/ ٢٣.
(١٢) انظر درة الغواص ١٩٦.
(١٣) انظر المحكم ٤/ ٥٣٧.
(١٤) تفسير رسالة أدب الكتّاب ٩٥.

في اعتراضه على الفراء، مبيّناً أن (الخَلَق) مصدر يقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، داحضاً قول الفراء بما دحضه الزجاجي[1].

القول الثالث لبعض النحويين: أنه لا تأويل ولا حذف مضاف، بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازاً أو ادعاء،[2]، وإلى هذا المذهب مال ابن يعيش[3]، والأشموني[4].

والذي يهمنا في هذه المسألة هو علة حذف علامة التأنيث من المصدر إذا كان نعتاً لمؤنث، فقد ترجح للباحث أن العلة هي المصدرية؛ لأننا لم نجد المصدر إذا نعت به إلا مفرداً مذكراً، مهما كان منعوته، وذلك في الكثير، وهو الغالب في الاستعمال اللغوي. والله أعلم

٣- المسألة الثالثة: حكم إعراب المستثنى بعد (إلا) إذا كان الاستثناء موجباً، والعامل فيه:

قال الزجاجي: «وأما الفراء فعنده أن اللام في (إلا) في الاستثناء أول الكلمة وموقعها موقع فاء الفعل، وهي عنده أعني (إلا) مركبة من حرفين من (إنّ) و(لا)، فإذا نصب بها فقال جاء القوم إلا زيداً، فالناصب عنده (إنّ) و(لا) ملغاة كأنه قال: قام القوم إنّ زيداً لا....وإذا رفع بها فقال: قام القوم إلا زيدٌ، فالرافع عنده (لا) و(إنّ) ملغاة، كأنه قال: قام القومُ لا زيدٌ...وقد أجاز الفراء الرفع بعد (إلا) في الموجب، فأجاز: قام القومُ إلا زيدٌ، وانطلق أصحابك إلا بكرٌ، قال: أرفعه على إلغاء (إنّ) والعطف بـــ (لا)»[5].

ثم غلّط الزجاجيُّ الفراءَ فقال: «وهذا تحكم منه وإلغاء إن، وقد بدأ بها مالا يعقل في كلام العرب ولا يعرف له نظير... وكذلك موقع (إنّ) في (إلا)

(١) انظر شرح درة الغواص ٥٨٤.
(٢) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/ ٢٠١، والتصريح ٢/ ١١٨.
(٣) انظر شرح المفصل ٢/ ٢٣٧.
(٤) انظر شرحه على ألفية ابن مالك ٢/ ٣٢٣.
(٥) اللامات ٣٨-٤٠.

إن كانت كما زعم مركبة من حرفين، فإلغاؤها غير جائز، والرفع بها خطأ لتقدم (إنّ)، وإجماع العرب والنحويين على إجازة: ما قام القوم إلا زيدٌ، وقول الله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[1]، فالرفع يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء»[2].

المناقشة:

إذا كان الاستثناء تاماً موجباً فلا خلاف بين جمهور النحويين- غير الفراء في أحد قوليه، كما سيأتي- على أن ما بعد (إلا) منصوب على الاستثناء، ولكنهم اختلفوا في عامل النصب في المستثنى على أقوال مختلفة:

القول الأول: الناصب للمستثنى هو (إلا) نفسها، وهو ظاهر كلام سيبويه[3]، وإليه نحا الزجاجي[4]، واختاره ابن مالك، ونسبه لسيبويه والمبرد والجرجاني[5]، وكذا فعل أبو حيان[6].

القول الثاني: ما نُقِل عن الكسائي، وهو أن الناصب للمستثنى بعد (إلا) في نحو: قام القوم إلا زيداً، إنما هو على تقدير: قام القوم إلا أنّ زيداً لم يقم[7].

القول الثالث: أن العامل في المستثنى هو (إلا)، وهي مركبة من (إنّ) و(لا)، ثم خففت (إنّ) وأدغمت في (لا)، ثم أعملوها فيما بعدها عملين: عمل (إنّ) فنصبوا بها، وعمل (لا) فجعلوها عطفا، فالناصب للمستثنى (إنّ) و(لا) ملغاة، كأنه قال: قام القوم إنّ زيداً لا، وهو قول الفراء[8].

---

(١) النساء: ٦٦.

(٢) اللامات ٣٩.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٣١٠، ٣٣٠، ٢/ ٣٤٣.

(٤) انظر اللامات ٧٠.

(٥) انظر شرح التسهيل ٢/ ٢٧١.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٥.

(٧) انظر شرح كتاب سيبويه ٣/ ٦١، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢١٢.

(٨) اللامات ٣٨-٤٠، وشرح كتاب سيبويه ٣/ ٦٢.

القول الرابع: أن انتصاب المستثنى إنما هو على التشبيه بالمفعول به، وهذا مذهب الأخفش[١].

القول الخامس: الناصب له هو معنى الفعل، و(إلا) دليل عليه، والتقدير: أستثني، قاله المبرد[٢]، والزجاج[٣]، وابن السراج[٤]، ففي نحو: قام القوم إلا زيداً، يكون على معنى: أستثني زيداً، ونسبه ابن عصفور للمازني[٥].

القول السادس: الناصب للمستثنى هو الفعل المتقدم الذي قبل (إلا)، وهو منزع السيرافي، إذ يرى أن ذلك يوجبه القياس والنظر، على حد تقريره[٦]، وتابعه ابن الوراق[٧].

القول السابع: أن انتصاب الاسم إنما هو بما تقدم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلا)، كما أن الاسم الذي بعد الواو في باب المفعول معه منتصب بتوسط الواو، وهو مذهب أبي علي الفارسي[٨]، ووافقه تلميذه ابن جني[٩]، وإليه نحا ابن بابشاذ، ونسبه إلى سيبويه[١٠]، وبه صرح عبد القاهر الجرجاني[١١]، وهو مذهب الأعلم[١٢]، وابن الباذش[١٣]، وابن خروف[١٤].

(١) انظر معاني القرآن ١/ ٦٤.
(٢) انظر المقتضب ٤/ ٣٩٦، والكامل ٢/ ٦٨.
(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٢٧.
(٤) انظر الأصول ١/ ٢٨١.
(٥) انظر شرح الجمل ٢/ ٣٨٤.
(٦) انظر شرح كتاب سيبويه ٣/ ٦٠.
(٧) انظر علل النحو ٣٩٦.
(٨) انظر الإيضاح ٢٠٥.
(٩) انظر سر صناعة الإعراب ١٣٧.
(١٠) انظر شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٢.
(١١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٦٩٩.
(١٢) انظر النكت ٢/ ٢٣١.
(١٣) انظر رأيه في المقاصد الشافية.
(١٤) انظر شرح الجمل ٢/ ٩٥٨.

القول الثامن: أن الناصب للمستثنى هو ما قبل (إلا) على سبيل الاستقلال من غير واسطة (إلا)، وهو قول ابن خروف، نسبه له ابن مالك وأبو حيان[1].

القول التاسع: أن ما بعد (إلا) منصوب على الخلاف، عُزي هذا القول للكسائي والكوفيين[2].

القول العاشر: أنه منصوب عن تمام الكلام، فالعامل فيه ما قبله من الكلام، وهو قول عبد القاهر في رأي آخر له[3]، وصححه ابن عصفور[4]، وقد نُسب هذا القول لسيبويه[5].

هذا وقد تباين ما نسبه العلماء إلى سيبويه في هذه المسألة حسبما فهموه من كلامه، فابن بابشاذ ينسب إلى سيبويه أن عامل النصب فيما بعد (إلا) هو ما تقدم في الجملة من فعل أو معناه بتوسط (إلا)[6]، وابن مالك ينسب إليه أن الناصب له هو (إلا) نفسها[7]، وقال بعضهم: إن مذهب سيبويه في ذلك هو نصبه عن تمام الكلام[8].

وعلى كل حال فإن ما رآه ابن مالك وفهمه عن سيبويه هو الصحيح؛ لأن هنالك كثيراً من المواضع في كتاب سيبويه تؤيد صحة ما فهمه ابن مالك، والدليل على أن سيبويه يرى أن الناصب لما بعد (إلا) هو (إلا) نفسها، قوله: «اعلم أن (إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين: .... والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما

(١) انظر شرح التسهيل ٢/ ٢٧٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٦.
(٢) انظر أسرار العربية ١٤٥، والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٨١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٦.
(٣) انظر دلائل الإعجاز ٩.
(٤) انظر شرح الجمل ٢/ ٣٨٥.
(٥) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ١٤٤.
(٦) انظر شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٢٢.
(٧) انظر شرح التسهيل ٢/ ٢٧١.
(٨) انظر الجنى الداني ٥١٧.

تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهماً»[1]، وقوله: «وعلى هذا: ما رأيت أحداً إلا زيداً، فينصب (زيداً) على غير (رأيت)؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول»[2]، فهو يصرح هنا بأن العامل ليس الفعل (رأيت)، فلم يبق إلا أن يكون العامل هو (إلا) نفسها، ومن أقوى النصوص -أيضاً- التي تبيّن رأي سيبويه بأن العامل هو (إلا) قوله: «باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً؛ لأنه مخرَجٌ مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً، وذلك قولك: أتاني القومُ إلا أباك، ومررتُ بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام؛ كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمولٍ على ما حُملت عليه وعمل فيها»[3]، فسيبويه يجعل(إلا) نظير (عشرون) في نصب ما بعدهما، وجعل موقع المستثنى من عامله نظير موقع الدرهم من عشرين.

والذي يترجح لي من هذه المذاهب هو مذهب سيبويه وأن العامل في نصب ما بعد (إلا) هو (إلا) نفسها، دون غيرها؛ وذلك لسبب وجيه- كما أزعم- وهو أنه ليس دائماً يكون ما قبل (إلا) صالحاً للعمل فيما بعدها ونصبه، سواء أكان ذلك العامل ناصباً بواسطة (إلا)، أم على الاستقلال عنها، نحو: هؤلاء إخوتك إلا زيداً، وإنّ القومَ إخوتك إلا زيداً.

ومما هو جدير بالإشارة إليه، وله صلة بمسألتنا هذه، ويستحق أن يُعرّج عليه، ما أجاز الفراء من رفع المستثنى بعد (إلا) في الاستثناء الموجب، فقد أجاز: قام القوم إلا زيداً، وإلا زيدٌ[4]، وجعل منه قوله تعالى:

(١) الكتاب ٢/ ٣١٠.
(٢) السابق ٢/ ٣١٩.
(٣) السابق ٢/ ٣٣٠، ٣٣١.
(٤) انظر معاني القرآن ١/ ٢٩٨.

﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[1]، قال: أرفعه على إلغاء (إنّ) والعطف بـ (لا)»[2]. كما أجازه المبرد أيضاً في نحو: جاءني القوم إلا زيدٌ[3]، وكذا أجازه ابن عصفور[4]، بحيث يُجعل ما بعد (إلا) مع (إلا) تابعاً للمستثنى منه، وتبعهم في ذلك ابن مالك[5]، ولا يكون ذلك إلا إذا كان ما قبل (إلا) مرفوعاً.

٤- المسألة الرابعة: علة بناء (الآن) على الفتح:

قال الزجاجي: «وقال الفراء والكسائي إنما هو محكي وأصله من آن الشيء يئين بمعنى حان يحين وفيه ثلاث لغات يقال: آن لك أن تفعل كذا وكذا، وأنى لك أن تفعل كذا وكذا يأني لك، كما قال الله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾[6]، والثالثة أن تقول: أنال لك أن تفعل كذا وكذا بزيادة اللام، قالوا: فدخلت الألف واللام على اللغة الأولى، فقيل: الآن فاعلم فترك على فتحه، كما روي في الأثر أنه نهى عن قيل وقال، يحكى مفتوحاً على لفظ الفعل الماضي وبعضهم يورده على قيل، وقال فيجعلهما اسمين ويعربهما، وللفراء فيه قول انفرد به قال: يجوز أن يكون محلى ترك على فتحه»[7].

ثم خطأ الزجاجي الفراء بقوله: «وهذا ليس بشيء لأنه لا يمتنع من تأثير العوامل فيه إلا أن يكون مبنياً»[8].

---

(١) المائدة: ١.
(٢) انظر اللامات ٣٨-٤٠.
(٣) انظر المقتضب ٤/ ٤١١.
(٤) انظر المقرب ٢٣٥.
(٥) انظر شواهد التوضيح والتصحيح ٩٤.
(٦) الحديد: ١٦.
(٧) اللامات ٥٦.
(٨) السابق.

المناقشة:

(الآن) ظرف زمان، ويعني: الزمن الحاضر، وهو الزمن الذي يقع فيه كلام المتكلم، وهو مبني على الفتح دائما، وفي علة بنائه إشكال بين النحويين؛ لذلك اختلفوا إلى مشارب متفرقة:

فمذهب سيبويه وأكثر البصريين أن (الآنَ) مبني على الفتح؛ لأنه شابه اسم الإشارة، فهو بمنزلة (هذا)، وأن الألف واللام دخلا هنا لمعنى الإشارة إلى الوقت الحاضر، وكان حقه أن يُبنى على السكون، لكنه بني على الفتح لالتقاء الساكنين، وفيه الألف واللام؛ لأنهما دخلتا لمعنى الإشارة ولعهد غير متقدم[1]، وقد نسب الزجاج ذلك إلى سيبويه وتابعه فيه[2]، وإليه نحا الجرمي والمازني[3]، وبه قال السيرافي في أحد تعليلاته[4]، واستحسنه ابن الشجري[5].

أما الخليل من البصريين فيرى أن علة بناء (الآن) هي عدم تمكنه في التصريف، فلا يُثنى ولا يُجمع ولا يُصغر، ولا يُصرف، ولا يُضاف إليه شيء[6]، وتابعه الأخفش[7].

وذهب المبرد إلى أنه إنما بني (الآن)؛ لأنه وقع في أوّل أحواله بالألف واللام، وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس، ثم يدخل عليها ما يعرّفها من إضافة، وألف ولام فخالفت (الآن) سائر أخواتها من الأسماء، بأن وقعت معرفة في أوّل أحوالها، ولزمت موضعا واحدا كما تلزم الحروف مواضعها التي وقعت فيها في أوّليتها غير زائلة عنها، واختيرت الفتحة علامة للبناء، لخفّتها

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٢٤، وائتلاف النصرة ٦٤، ٦٥.
(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٤.
(٣) انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٩٧.
(٤) انظر شرح كتاب سيبويه ١/ ١٠.
(٥) انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٩٧.
(٦) انظر العين ٨/ ٤٠٤.
(٧) انظر معاني القرآن ١/ ١١.

ولمشاركتها للألف التي قبلها، فلما خالف سائر أخواته من الأسماء، وخرج إلى غير بابه بمشابهته للحروف بُنِيَ[1]، وإليه نحا المرزوقي[2].

وصرح السيرافي في قول آخر له أنه يجوز أن يكونوا أتبعوا حركة النون حركة الهمزة في (الآن)، ولم يعتدوا بالألف بينهما، كما لم يحفلوا بالنون التي بين الميم والذال في (منذ).

كما أجاز السيرافي وجهاً ثالثاً أيضاً في علة بناء (الآنَ) على الفتح، وهو أن (الآن) لما شاركت بعض الظروف المستحقة للبناء على الفتح مثل: أينَ، وأيّانَ، في الظرفية، بُني على الفتح تشبيهاً بهما، وشاركهما فيه أيضاً[3].

وأوضح أبو علي الفارسي أن علة بناء (الآن) إنما هي بسبب تضمنه معنى الحرف، والدليل على ذلك أن تعريف (الآن) بغير الألف واللام، فلما كان التعريف يكون بحرف، وتضمن (الآن) معنى الحرف المعرف له (الألف واللام)، وجب بناؤه[4].

وحجة أصحاب القول الأول من البصريين: أن دخول الألف واللام إنما هي للعهد أو لتعريف الجنس، فلما دخلا على (الآن) لغير ذلك، ودخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر، صار معنى (الآن): هذا الوقت، فشابه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبني، فحُمل عليه (الآن)، وبُني مثله[5].

وأما الكوفيون فقد ذهب الكسائي والفراء -في أحد قوليه- وابن الأنباري إلى أن «الآن» مبنّي؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم: آن يَئِينُ،

(١) انظر شرح كتاب سيبويه ١/ ١٠٠، والحجة في القراءات السبع ١٨٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٢٦.

(٢) انظر شرح ديوان الحماسة ٦٣٤.

(٣) انظر شرح كتاب سيبويه ١/ ١٠١.

(٤) انظر الإغفال ١/ ٢٨٠.

(٥) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٢٤، وائتلاف النصرة ٦٤، ٦٥.

أي حان، وبقي الفعل على فتحته محكياً[1]، قال الفراء: «أصلها من قولك: آن لك أن تفعل، أدخلت عليها الألف واللام، ثُمَّ تركتها عَلَى مذهب فَعَلَ فأتاها النصبُ من نصب فَعل، وهو وجه جيِّد كما قالوا: نَهَى رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَن قيلَ وقالَ وكثرة السؤال، فكانتا كالاسمين فهما منصوبتان»[2]. وتابع في ذلك أبو العلاء المعري[3].

وذهب الفراء في قول آخر له إلى جواز أن يكون معرفاً تُرك على فتحه، وأصله (أوان)، قال: «(الآن) حرف بني على الألف واللام لم تخلعا منه، وترك على مذهب الصفة؛ لأنه صفة في المعنى واللفظ كما رأيتهم فعلوا في (الذي) و (الذين) فتركوهما على مذهب الأداة، والألف واللام لهما غير مفارقتين... فـــ(الآن) كانت منصوبة قبل أن تدخل عليها الألف واللام، ثُمَّ أدخلتهما فلم يغيراها، وأصل الآن (إنما) كان (أوان) حذفت منها الألف وغيِّرت واوها إلى الألف كما قالوا في الراح: الرياح»[4]. ووافقه أبو بكر بن الأنباري في ذلك أيضاً[5].

واحتج الكوفيون لمذهبهم بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن الألف واللام فيه بمعنى (الذي)، ألا ترى أنك إذا قلت: الآن كان كذا، كان المعنى: الوقت الذي آن كان كذا، وقد تُقامُ الألف واللام مقام (الذي) لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف، قال الفرزدق[6]:

ما أنت بالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ولا البَلِيغِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ

(١) انظر اللامات ٥٦، وشرح كتاب سيبويه ١/ ١٠١، وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٩٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٢٤.

(٢) معاني القرآن ١/ ٤٦٨، ٤٦٩.

(٣) انظر اللامع العزيزي ١٣٧٩.

(٤) معاني القرآن ١/ ٤٦٧، ٤٦٨.

(٥) انظر رأيه في تهذيب اللغة ١٥/ ٣٩٤.

(٦) البيت من البسيط، وهو منسوب للفرزدق وليس في ديوانه. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٢٤، وسفر السعادة ٢/ ٨٠١، والمقاصد النحوية ١/ ١٧٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٢٩٢.

أراد: الذي تُرْضَى، وقال الآخر[1]:

بـل القـوم الرسـول الله فيهـم هـم أهـل الحكومـة مـن قُـصِيِّ

وقال الآخر[2]:

يقـول الخَنَا وأبغـض العُجْـمِ نَاطِقاً إلى ربنـا صـوتُ الحـمارِ اليُجـدّعُ

ويسـتخرج اليربـوع مـن نَافِقَائِـهِ ومـن جُحـره بالشّـيحة اليَتَقَصَّـعُ

أراد: الـذي يُجَـدَّعُ، والـذي يَتَقَصَّـعُ، فكذلـك ههنـا في الآن، وبقـي الفعـل عـلى فتحتـه، كـما روي عـن النبـي -صـلى الله عليـه وسـلم- «أنـه نَهَـى عـن قيـلَ وقـالَ»[3]، وهمـا فعـلان ماضيـان، فأدخـل عليهـما حـرف الخفـض وبَقَّاهمـا عـلى فتحهـما، وكذلـك قولهـم: «مـن شَـبّ إلى دَبَّ» بالفتـح؛ يريـدون: مـن أن كان صغـيراً إلى أن دَبَّ كبـيراً، فَبَقُّـوا الفتـح فيهـما، فكذلـك ههنـا[4].

وأيّـد الخوارزمـي القـول الثـاني للفـراء في أصـل (الآن)، وخالفـه وجميـع النحـاة في علـة بنائـه، متخـذاً مذهبـاً مغايـراً لهـم، مؤكـداً أنـه «إنـما بُنـيَ لأنـه لزمـه النصـب بلـزوم الظرفيـة إيـاه، فصـار بمنزلـة الـلام مـن (رجـل)، والـدال مـن (زيـد)، وبُنـي عـلى الفتـح؛ لأنـه في الأصـل ظـرف، وحـق الظـرف أن يكـون لـه هـذه الصـورة مـن قبـل العامـل»[5].

(١) البيت من الوافر، وهو غير منسوب. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٢٥، والبديع في علم العربية ٢/ ٦٥٤، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ١٥٨، والمقاصد النحوية ١/ ٤٤٢.

(٢) البيتان من الطويل، وهما لذي الخرق الطهوي في نوادر أبي زيد ٢٧٥، وضرائر الشعر ٢٨٨، والمقاصد النحوية ١/ ٤٣١، وبلا نسبة في شرح كتاب سيبويه ١/ ١٧٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٢٣، وشرح المفصل ١/ ٨٧، والتذييل والتكميل ٣/ ٦٦.

(٣) الحديث في صحيح البخاري (باب ما يكره من قيل وقال) ٨/ ١٠٠، وصحيح مسلم (باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة) ٣/ ١٣٤٠، وسنن النسائي (كتاب الرقائق) ١٠/ ٣٨٢.

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٢٤، ٤٢٥.

(٥) انظر التخمير ٢/ ٢٨٣، ٢٨٤.

أما السيوطي فقد جاء بمذهب نسف آراء النحويين قبله، حيث ذهب إلى أن (الآن) ليس مبنياً، بل هو معرب واختار ذلك المذهب، قال: «والمختار عندي القول بإعرابه؛ لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة، فهو منصوب على الظرفية وإن دخلته (مِنْ) جُرّ، وخروجه عن الظرفية غير ثابت»[1].

والذي يترجح لي من تلك الأقوال هو مذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين؛ لوضوح حجتهم، وقوة تعليلهم، وهو أن (الآن) مع الألف واللام فيها معنى الإشارة، أي: هذا الوقت، ولما كان اسم الإشارة مبنياً، أصبح (الآن) نظيراً له، وشبيهاً به فبني مثله. والعرب كثيراً ما تعطي للشيء حكم ما يشبهه وتحمله عليه.

٥- المسألة الخامسة: فعل الأمر هل هو معرب أم مبني؟:

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم بإضمار اللام[2].

وخطأهم الزجاجي، وردّ عليهم قولهم، مستدلاً بأمور، فقال: «وأما ما ذهب إليه الكوفيون من إضمار اللام فخطأ؛ وذلك أن إعراب الأفعال محمول على إعراب الأسماء وعوامل الأفعال باتفاق من الجميع أضعف من عوامل الأسماء، وأضعف إعراب الأسماء الخفض؛ لأنه لا يتصرف المخفوض تصرف المرفوع والمنصوب، لأن الخافض لا يفارق مخفوضه كما يفارق الرافع والناصب المنصوب والمرفوع، وكذلك أجمعوا على أنه لا يجوز إضمار الخافض؛ لضعفه، والجزم في الأفعال باتفاق من الجميع نظير الخفض في الأسماء، فهو أضعف من الخفض على الأصول المتفق عليها»[3].

(١) همع الهوامع ٢/ ١٨٧.
(٢) انظر اللامات ٩٤، وشرح كتاب سيبويه ١/ ٣٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٥٥، والإنصاف ٢/ ٤٢٧، وأسرار العربية ٢٢٨.
(٣) اللامات ٩٥.

المناقشة:

لا خلاف بين البصريين والكوفيين في أن فعل الأمر مأخوذ من المضارع، ولكنهم اختلفوا فيه من حيث البناء والإعراب على قولين:

القول الأول للبصريين، حيث ذهبوا إلى أن فعل الأمر مبني، وبناؤه على السكون؛ لأنه الأصل[1]؛ قال المبرد: «فأما قَوْلك: اضْرِب واقتل فمبني غير مجزوم»[2]، وقال ابن السراج: «فإذا كان المأمور مخاطباً، ففعله مبني غير مجزوم»[3].

واحتجوا لمذهبهم بأمور:

الأول: أن الصورة الموضوعة للأمر من الفعل إذا لم يكن في أولها الزوائد الأربع لا تكون إلا على طريقة واحدة، وشريطة المعرب أن يعتقب على آخره أكثر من حركة، والمبني لا يتغير عما يصاغ عليه من حركة أو سكون، فقضينا بذلك أن فعل الأمر الذي ليس في أوله الزوائد الأربع مبني على السكون، وليس كالمضارع الذي تدخله تلك الزوائد، نحو: زيدٌ يفعلُ، وأنا أفعلُ، وأنت تفعل، ونحن نفعل، وتتغير حركة آخره حسب العوامل رفعا ونصبا وجزما، نحو: أنا أفعلُ، ولن أفعلَ، ولم أفعلْ، والأمر لا يكون إلا (افعلْ)، فلما تغيرت صورته، ولم تدخله الحروف الزوائد التي للمضارعة، ولزم السكون، فلما لزم السكون عند ما بني هذه البنية، علمنا أن هذه البنية هي التي أوجبت أن تكون مبنية على حال واحدة.

الثاني: أن عوامل الأفعال ضعيفة، لا يجوز حذفها نحو: لن، لم، وأشباه ذلك، فلم يجز أن نضمر اللام ونعملها؛ لضعف ذلك.

الثالث: الأسماء المعربة هي أقوى من الأفعال وأشد تمكناً، ومنها ما لا يجوز حذف عامله، نحو: إنّ زيداً قائمٌ، وهذه الأسماء أقوى وأمكن من

(١) انظر اللامات ٩٤، والإنصاف ٢/ ٤٢٧، وأسرار العربية ٢٢٧.
(٢) المقتضب ٢/ ٤٤. وانظر ٢/ ١٣١.
(٣) الأصول ٢/ ١٧٤.

الأفعال، وعواملها أمكن من عوامل الأفعال، ومع ذلك لا يجوز حذفها، فإذا لم يجز حذفها، لم يجز حذف ما هو أضعف منها عملاً.

الرابع: مما يبطل أن تكون اللام الجازمة لفعل الأمر محذوفة، كما تحذف أن أنها لو كانت محذوفة، لبقي حرف المضارعة، وكان يقال: تذهب في معنى (لتذهب)، كما بقي حرف المضارعة لما حذفت (أن) مع الفاء والواو.[1]

الخامس: لا بد للمعرب من عامل يدخل عليه فيعربه؛ لأن الشيء لا يعرب نفسه، فكما أنه لا يجوز أن يكون مرفوع ولا منصوب ولا مخفوض بغير رافع ولا ناصب ولا خافض، فكذلك لا يكون مجزوم بغير جازم، وليس في قولك: اذهب واركب وما أشبه ذلك جازم يجزمه، وفي قولك: ليذهبْ زيدٌ، وليركبْ، جازم وهي اللام[2].

السادس: أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أُعرب ما أُعرب من الأفعال أو بُني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان باقياً على أصله في البناء.

السابع: أنهم أجمعوا على أن ما كان على وزن (فَعَالِ) من أسماء الأفعال كنزال، وتراك، ومناع مبني؛ لأنه ناب عن فعل الأمر، فنزال ناب عن انزل، وتراك ناب عن اترك، ومناع ناب عن امنع، فلو لم يكن فعل الأمر مبنياً لما بُني ما ناب مَنَابَهُ[3].

الثامن: عدم وجود علة الإعراب فيه، وهي شبه الاسم؛ لأن المضارع إنما أعرب لشبه الاسم، فلما فقد فعل الأمر ذلك وجب أن يكون مبنياً كالماضي.

التاسع: أن فعل الأمر لو كان معرباً لكان مجزوماً، لأنه أبداً ساكن الآخر أو محذوفه، ولو كان مجزوماً لكان الجازم له إما اللام وإما غيرها، ولا يجوز أن يكون مجزوماً باللام؛ لأن المتضمن يمنع من إظهار مثله، لأنه لا فائدة فيه، ولا

(١) انظر شرح كتاب سيبويه ١/ ٣٩-٤١.
(٢) انظر اللامات ٩٥.
(٣) انظر الإنصاف ٤٣٥- ٤٣٩.

يصح أن يعمل متضمنه كما لا يعمل الشيء في نفسه، ولا يجوز أن يكون مجزوماً بغيرها لاستحالة تقديره، فتعين الحكم عليه بالبناء[1].

وتابعهم أكثر النحويين كابن بابشاذ[2]، والزمخشري[3]، وابن الشجري[4]، وابن الخشاب[5]، وأبي البركات الأنباري[6]، وأبي البقاء العكبري[7]، وابن يعيش[8]، وابن مالك[9]، وابن هشام في أحد قوليه[10].

القول الثاني للكوفيين، فهم يرون أن فعل الأمر للمواجه معرب مجزوم بلام محذوفة، وهي لام الأمر؛ لأن أصله مقتطع من المضارع، فنحو: افعلْ، أصله: لتفعلْ، مجزوم بلام مقدرة، وسقطت اللام والتاء لكثرة الاستعمال[11].

قال الفراء: « كقولك للرجل: إن شئت فقمْ ألا ترى أنّ (قم) مجزومة ولو لَمْ يكن فيها الفاء، لأنك إذَا قلت إن شئت قمْ جزمتها بالأمر »[12]، وعند كلامه على قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُواْ﴾[13]، قال: «معناه في الأصل حكاية بمنزلة الأمر، كقولك: قل للذين آمنوا اغفروا، فإذا ظهر الأمر مصرحاً فهو مجزوم لأنّه أمر»[14].

(١) انظر شرح التسهيل ٤/ ٦١.
(٢) انظر شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٤٥.
(٣) انظر المفصل ٣٣٩.
(٤) انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٥٥.
(٥) انظر المرتجل ٢٥٨.
(٦) انظر أسرار العربية ٢٢٨.
(٧) انظر مسائل خلافية في النحو ١١٩.
(٨) انظر شرح المفصل ٣/ ١١.
(٩) انظر شرح التسهيل ٤/ ٦٢.
(١٠) انظر أوضح المسالك ١/ ٦١.
(١١) انظر اللامات ٩٤، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٢٢٣.
(١٢) معاني القرآن ١/ ٤٧٦.
(١٣) الجاثية: ١٤.
(١٤) معاني القرآن ٣/ ٤٥.

وصرح ابن الأنباري عند تعليقه على قول الشاعر[1]:

ألا هُبِّـي بصحنِـكِ فاصْبَحينـا ..... .

بـأن الفعلـين (هبّـي) و(اصبحينـا) مجزومـان عـلى الأمـر[2]، وعنـد كلامـه عـلى قولـه تعـالى: ﴿اهْدِنَـا الصِّـرَاطَ الْمُسْـتَقِيمَ﴾[3]، أوضـح أن الفعـل (اهدنـا) مجـزوم بتأويـل لام سـاقطة، والتقديـر: لتهدنـا، فحذفـت الـلام والتـاء لكثـرة الاسـتعمال[4].

واحتج الكوفيون لمذهبهم بوجوه:

الأول: أن الأصـل في: قُـم، واذهـب: لتقـم، ولتذهـب، ومنـه قـراءة مـن قـرأ[5]: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[6]، ومـا رُوي عـن النبـي -صـلى الله عليـه وسـلم- أنـه قـال في بعـض مغازيـه: «لتأخـذوا مصافَّكـم»[7]؛ فـدل عـلى أن الأصـل في: قـمْ: لتقـمْ، واذهـبْ: لتذهـبْ، إلا أنَّـه لّمـا كثـر في كلامهـم، وجـرى عـلى ألسـنتهم؛ اسـتثقلوا مجـيء الـلام فيـه مـع كثـرة الاسـتعمال؛ فحذفوهـا مـع حـرف المضارعـة تخفيفـاً.

الثـاني: أنَّ فعـل النهـي معـرب مجـزوم؛ نحـو: لا تقُـم، ولا تذهـب، فكذلـك فعـل الأمـر؛ نحـو: «قُـم، واقعـد؛ لأنَّ النهـيَ ضـد الأمـر، وهـم يحملـون الـشيء عـلى ضـده، كـما يحملونـه عـلى نظيره.

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه: ولا تُبقي خمور الأندرينا. وهو لعمرو بن كلثوم من معلقته في ديوانه ٦٤، والشعر والشعراء ١/ ٩٧، والكامل في اللغة والأدب ٢/ ١٨٥،وشرح القصائد السبع ٣٧١، وأمالي القالي ٢/ ٧، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٢١٥.

(٢) انظر شرح القصائد السبع ٣٧١، ٣٧٢. وانظر أيضاً ١٨، ٣٨، ٤٤، ٧٨، ٢٩٧، ٣٦٠.

(٣) الفاتحة: ٦.

(٤) انظر إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٢٣، وانظر أيضاً ١/ ٢٢٤.

(٥) هي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب، والحسن، وأبي رجا، وابن سيرين، والأعرج، ورويس عن يعقوب، وغيرهم. انظر إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٢٤، والمحتسب ١/ ٣١٣.

(٦) يونس: ٥٨.

(٧) لم أقف على هذه الرواية في كتب السنن. وانظر معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٠، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٢٤، وحجة القراءات ٣٣٣، والتفسير البسيط ١١/ ٢٣٣، والاقتضاب في غريب الموطأ ١/ ١٧٧، ومصابيح الجامع ٦/ ١٣، والنشر ٢/ ٢٨٥.

الثالث: الدَّليل على أنه مجزوم، أنك تقول في المعتلّ: اغزُ، ارم، اخشَ، فتحذف الواو، والياء، والألف، كما تقول: لم يغزُ، لم يرم، لم يخش، فدلَ على أنه مجزوم بلامٍ مقدَّرة، وقد يجوز إعمال حرف الجزم مع الحذف؛ قال الشاعر[1]:

محمدُ تفدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفتَ من أمرٍ تبالا

أي: لتفدِ[2].

واختار مذهبَ الكوفيين أبو الحسن بن أبي الأحوص[3]، ووافقهم في ذلك ابن هشام في قول آخر له، معللاً صحة مذهبهم بأن «الأمر معنى حقه أن يُؤدى بالحرف، ولأنه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنَّما وُضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله[4]:

لِتَقُمْ أَنْت يَا ابْنَ خيرِ قُرَيْشٍ .....

وكقراءة جماعة: (فبذلك فلتفرحوا)، وَفِي الحَدِيث: (لِتَأْخُذُوا مصافكُمْ)، ولأنك تقول: اغزُ، واخشَ، وارم، واضربا، واضربوا، واضربي، كما تقول في الجزم، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحَذف، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان، كـ: بعت، وأقسمت، وقبلت، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في

(١) البيت من الوافر، وهو غير منسوب. انظر الكتاب ٢/ ٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٨٢، والمقتضب ٢/ ١٣٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ١١٣، والأصول ٢/ ١٧٥، واللامات ٩٦، وشرح كتاب سيبويه ١/ ٤١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٩.

(٢) انظر أسرار العربية ٢٢٨.

(٣) انظر رأيه في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٥٣.

(٤) صدر بيت من الخفيف، وعجزه: فتقضّي حوائج المسلمينا. وهو مجهول القائل. انظر الإنصاف ٢/ ٤٢٧، ومغني اللبيب ٣٠٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٢٤، والتصريح ١/ ٥١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٢، وخزانة الأدب ٩/ ١٤.

نحو: قم؛ لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذٍ تشكل فعليته، فإذا ادعِي أن أصله: لتقم، كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل»[1].

وبعد هذا العرض للمسألة وما يتعلق بها يتضح أن جمعاً غفيراً من النحويين يؤيدون المذهب البصري، فيترجح لدى الباحث بناء فعل الأمر على ما يراه البصريون، وتعليلاتهم المقنعة، غير أن دخول نون التوكيد ونون النسوة- وهما عاملا بناء- على فعل الأمر -الذي هو مبني أصلاً- مثيرٌ للاهتمام والتأمل، فيكون مبنياً مرة على أصله وهو البناء، ويزدوج بناؤه بعد اقترانه بإحدى النونين تارة أخرى، فكأنه بُني مرتين، وهذا يثير فضول الباحث الحاذق، فهو جدير بالبحث والدراسة.

٥- المسألة الخامسة: نوع اللام الداخلة على خبر (إنْ) المخففة من الثقيلة:

يرى الكوفيون أن هذه اللام تكون بمنزلة (إلا)، ففي نحو قولنا: إنْ زيدٌ لقائم، التقدير عندهم: ما زيدٌ إلا قائمٌ، فـ(إنْ) تكون نفياً بمعنى (ما)، واللام بمعنى: إلا[2].

وغلّطهم الزجاجي، فقال: «وأهل الكوفة يسمون هذه اللام لام (إلا)، ويجعلون (إن) هاهنا بمنزلة (ما) في الجحد، قالوا ومعنى قوله: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[3]: ما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين، وكذلك قوله: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾[4]، تأويله عندهم: ما كنت من قبله إلا من الغافلين، وكذلك سائر هذا الذي مضى يخرجونه إلى هذا التأويل، وهذا غلط؛ لأن اللام للإيجاب والتحقيق و(ما) للنفي فلا يجوز اجتماعهما في حال فيكون الكلام محققاً منفيا ألا»[5].

(١) مغني اللبيب ٣٠٠.
(٢) انظر شرح كتاب سيبويه ٣/ ٣٨٤، واللامات ١١٤.
(٣) الأعراف: ١٠٢.
(٤) يوسف: ٣.
(٥) اللامات ١١٥.

المناقشة:

إذا خُففت (إنّ) جاز إعمالها وإهمالها، والإهمال أكثر وأقيس، وتدخل اللام في خبرها غالباً، وتلزم لام الابتداء الخبر بعد المهملة فارقة بين الإثبات والنفي، فتقول: إنْ زيدٌ لقائم، ويجوز إعمالها على قلة، وإنما كثر إهمالها؛ لأنها لم تعد مختصة[1].

واختلفوا في هذه اللام الداخلة على خبرها، ما نوعها؟ انقسم النحويون في ذلك إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب البصريين، فهم يرون أن هذه اللام هي الابتداء التي كانت مع المشددة، وجاءت للفرق بين (إنْ) المخففة والنافية، وسماها الزجاجي لام الفصل؛ لأنه يفصل بها بين المخففة والنافية، وتابعهم في ذلك ابن الأخضر، وابن ملكون، وأبو البقاء العكبري، وابن عصفور، وابن مالك[2].

المذهب الثاني: أن هذه اللام هي لام أخرى، ولكنها ليست لام الابتداء، بل تسمى اللام الفارقة، اجتلبت للفرق بينها وبين (إنْ) النافية، وهو مذهب أبي علي الفارسي، وتبعه في ذلك تلميذه ابن جني، وابن برهان، وابن أبي العافية، والشلوبين، وابن أبي الربيع[3].

وحجة هؤلاء أن اللام في (إنّ) الثقيلة لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، والمخففة يعمل ما قبلها فيما بعدها، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾، حيث نصب الفعل (وجد) مفعوله (فاسقين)، والفعل المذكور سابقٌ اللامَ، كما احتجوا بدخولها على الماضي المتصرف، كما في الآية المذكورة، والفعل ليس مبتدأً في الأصل.

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ١٣٩، ١٤٠، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٠، والمقتضب ١/ ٥٠، وأوضح المسالك ١/ ٣٥٢.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ١٤٠، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٩٠، والمقتضب ٢/ ٣٦٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٨، واللامات ١٥٠، وشرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٥، والتذييل والتكميل ٥/ ١٣٥.

(٣) انظر المسائل المشكلة ٥٦، والمحتسب ١/ ٣٦٦، وشرح اللمع لابن الدهان ١/ ٦٩، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/ ٢٣٨.

كما احتجوا أيضاً بأنها تدخل على ما ليس مبتدأً ولا خبراً في الأصل، نحو قولهم: إن يشينك لنفسك، فقد دخلت على الفاعل هنا، كما أنها تدخل على المفعول في نحو قوله[1]:

شُلَّتْ يمينُكَ إنْ قتلتَ لَمُسلماً حلتْ عليكَ عقوبةُ المتعمدِ

ولام (إنَّ) لا تدخل علي شيء من ذلك، فإذا لم تكن لامَ الابتداء، ولا هي لام القسم، فلم يبق إلا أن تكون لاماً اجتُلبت للفرق[2].

المذهب الثالث: مذهب الكوفيين، فهذه اللام عندهم بمعنى: (إلا)، و(إنْ) نافية بمعنى: (ما)، وليست المخففة من الثقيلة، قالوا: ومعنى قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾: ما وجدنا أكثرهم إلّا فاسقين[3].

وقد رصدت قولين لعلَمين من أعلام البصريين وأوائلهم سبقاً إلى ما ذهب إليه الكوفيون، فقد ذكر الخليل أن من العرب من يجعل اللام في موضع (إلا)، ويجعل (إنْ) جحداً، وجعل منه قراءة من قرأ بالتخفيف[4] في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[5] على تفسير: ما هذان إلا ساحران، كما جعل منه قول الشاعر[6]:

أَمْسَى أبانُ ذليلاً بَعْدَ عزّته وإن أبانُ لَمِنْ أَعْلاجِ سوراءِ

والمعنى: ما أبان إلا من أعلاج سوراء[7].

(١) البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد العدوية امرأة الزبير بن العوام. ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٧٥٣، والتصريح على التوضيح ١/ ٣٢٨.

(٢) انظر التذييل والتكميل ٥/ ١٣٥.

(٣) انظر مجاز القرآن ١/ ٢٢٣، واللامات ١١٩، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٩٧.

(٤) قرأ بالتخفيف عاصم والخليل. انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٦٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣١، وإعراب القراءات وعللها ٢٦٢.

(٥) طه: ٦٣.

(٦) البيت من البسيط، مجهول القائل، وهو بلا نسبة في العين ٨/ ٣٩٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٠، والمساعد ١/ ٣٢٤، وتمهيد القواعد ٣/ ١٣٥٤.

(٧) انظر العين ٨/ ٣٩٧.

وكذا نحا أبو عبيدة، فعند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾، قال: «ومجازه: إن وجدنا أكثرهم إلّا فاسقين، أي ما وجدنا»[1].

كما نصّ الأزهري على هذا، مؤكداً أن قراءة التخفيف على معنى: ما هذان إلا ساحران، و(إنْ) بمعنى النفي، واللام بمعنى: إلا، منتهياً إلى أن ذلك صحيح في المعنى، وفي كلام العرب[2].

وبه قال الخطابي عند كلامه على قول أنس -رضي الله عنه- واصفاً الرسول صلى الله عليه وسلم: «ما رأينا من شيء، وإن وجدناه لبحراً»[3]، إذ أوضح أن (إنْ) هاهنا بمعنى: (ما) النفي، واللام في قوله: (لبحراً)، بمعنى: (إلا)، كأنه قال: ما وجدناه إلا بحراً. والعرب تقول: إنْ زيدٌ لعاقلٌ، تريد: ما زيد إلا عاقل[4].

ولا ريب أن تخطئة الزجاجي للكوفيين خطأ؛ لأن هذا القول ليس مختصاً بالكوفيين وحدهم، وإنما قد سبقهم إليه أبرز نحاة المدرسة البصرية، قبل أن يتحول إلى نحاة الكوفة ويُنسب إليهم.

٦- المسألة السادسة: إعراب (زيد) من قولهم: إنّ من خيرِ القومِ وأفضلِهم أو خيرهم بتةً زيدٌ:

يرى الكسائي أن الصواب أن يقال: إنّ من خيرِ القومِ وأفضلهم أو خيرُهم زيداً، بنصب (زيد) اسماً لـ (إنّ).

وخطّأه الزجاجي بقوله: «المسألة مبنية على الفساد للمغالطة، فأما جواب الكسائي فغير مرضي»[5].

(١) انظر مجاز القرآن ١/ ٢٢٣.

(٢) انظر معاني القراءات ٢/ ١٤٩.

(٣) الحديث في صحيح البخاري (باب مبادرة الإمام عند الفزع) ٤/ ٥٢، وصحيح مسلم (باب في شجاعة النبي صلى الله عليه وسلم) ٤/ ١٨٠٣، وروايته: «ما رأينا من فزع....»، ومثله في سنن أبي داود (باب ما روي في الرخصة) ٤/ ٢٩٧، وسنن الترمذي (باب ما جاء في الخروج عند الفزع) ٤/ ١٩٨.

(٤) انظر أعلام الحديث ٢/ ١٢٨٨.

(٥) انظر أمالي الزجاجي ٦١، ٦٢، ومجالس العلماء ٢٢١، ٢٢٣.

المناقشة:

اختلف النحويون في المسألة المذكورة على ثلاثة أقوال[1]:

القول الأول: نصب (زيد) على أنه اسم (إنّ)، و(من خير القوم) في محل رفع خبر (إنّ)، و(خيرُهم): مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: إنّ من خيرِ الناسِ زيداً أو خيرُهم هو، ويجوز أن يكون (خيرُهم) خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: إنّ من خيرِ القومِ زيداً أو هو خيرُهم، وهذا قول الكسائي وشيبة بن الوليد.

القول الثاني: رفع (زيد) على الابتداء، و(من خير القوم) في موضع الخبر، و(خيرُهم) معطوف على الخبر، واسم (إنّ) محذوف، وهو ضمير الأمر، والتقدير: إنّه من خير القوم أو خيرهم زيدٌ، وهذا قول أبي أحمد البلخي والزجاجي.

القول الثالث: رفع (زيد) على أنه خبر (إنّ) بالتكرار محذوفة، ونصب (خيرهم) اسماً لـ (إنّ) المحذوفة المكررة المدلول عليها بـ (إنّ) في أول الكلام، واسم (إنّ) محذوف لدلالة ما بعده عليه، والتقدير: إنّ من خيرِ القومِ زيدٌ، وإنّ خيرَهم زيدٌ، واسم (إنّ) الأولى محذوف، وهو قول اليزيدي.

وقد علل الزجاجي فساد قول الكسائي واليزيدي، مبيّناً أنّ قول الكسائي غير مرضي عند أحد من النحويين، وأما قول اليزيدي فغير جائز؛ لأنه أعمل (إنّ) محذوفة، وهي لا تقوى على العمل محذوفة، ثم صوّب القول الثاني بإضمار اسم (إنّ) فيها، واستئناف ما بعدها[2].

ولم أرَ من فصّل القول في المسألة من النحويين غير أبي حيان، وقد وجه قول كل فريق، ثم علل لتلك التوجيهات، فأما توجيه الأقوال فسبق ذكرها، وأما رأيه في تلك الأقوال، فأورد على الكسائي بأن الخبر أو المبتدأ محذوف؛

(١) انظر أمالي الزجاجي ٦١، ٦٢، ومجالس العلماء ٢٢١، ٢٢٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٩٣، والتذييل والتكميل ٥/ ٢١٦، ٢١٧، وتذكرة النحاة ٦٠٥.

(٢) انظر أخبار أبي القاسم الزجاجي ١٩، وأمالي الزجاجي ٦٢، ومجالس العلماء ٢٢٣.

لدلالة المعنى عليه، ولكنه فصل بين خبر (إنّ) واسمها بالجملة المعطوفة من المبتدأ والخبر، فالعطف هنا قبل تمام معمول (إنّ)، ولم يرتضِ هذا الرأي.

وعلّق على رأي البلخي مبدياً اعتراضه؛ لأنه جعل اسم (إنّ) ضمير الشأن محذوفاً، مصرحاً بأن حذفه قليل.

وبيّن رأيه في قول اليزيدي مؤكداً أنه حذف من الجملة الأولى اسم (إنّ) لدلالة ما بعده عليه، وحذف من الجملة الثانية (إنّ) لدلالة الجملة الثانية، فالحذف هنا للدلالتين، وهذا عنده جائز، مرتضياً بذلك مذهب اليزيدي، وأيّده بقول الشاعر[1]:

وإنّ من خَيرهمْ وَأكْرمهم أَو خَيرهمْ بتةً أَبُو كَرِبِ[2]

إلا أن ما نص عليه أبو حيان من أن حذف ضمير الشأن اسماً لـ (أنّ) قليل، فيه نظر؛ لأنه قد ورد على ذلك كثير من الشواهد في كلام العرب، فمن ذلك ما ذكره الخليل عن العرب: إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ[3]، ومما حُمل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»[4]، ونُقل عن الأخفش أنه أجاز: إنّ بك مأخوذٌ أخواك[5]، كما حُكي عن الجرمي أنه أجاز: إنّ فيها قائمٌ أخواك، وإنّ فيها قائمان أخواك[6]. وأجاز الصيمري في السعة حذف اسم إن وجعله ضمير الشأن[7]،

(١) البيت غير معروف القائل، وهو في أمالي الزجاجي ٦١، ومجالس العلماء ٢٢٢، والجليس الصالح ٦٨٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٩٣، والتذييل والتكميل ٥/ ٢١٨، وتذكرة النحاة ٦٠٥.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٩٣، والتذييل والتكميل ٥/ ٢١٦، ٢١٧، وتذكرة النحاة ٦٠٥.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ١٣٤.

(٤) انظر صحيح البخاري ٧/ ١٦٧، الحديث رقم (٥٩٥٠)، باب عذاب المصورين يوم القيامة ، وصحيح مسلم ٣/ ١٦٧٠، الحديث رقم (٢١٠٩)، باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة.

(٥) انظر التذييل والتكميل ٢/ ٦٤٤، ٦٤٥.

(٦) انظر السابق ٢/ ٦٤٧، ٦٤٨.

(٧) انظر التبصرة والتذكرة ١/ ٢٠٦.

وهـذا رأي ابـن مالـك أيضـاً، قـال: «ويجـوز حـذف الاسـم إذا فهـم معنـاه، ولا يخـص ذلـك بالشـعر، بـل وقوعـه فيـه أكثـر، وحذفـه وهـو ضمـير الشـأن أكثـر مـن حذفـه وهـو غـيره، ومـن وقـوع ذلـك في غـير الشـعر قـول بعضهـم: إنّ بـك زيـدٌ مأخـوذٌ، حـكاه سـيبويه عـن الخليـل مريـدا بـه: إنـه بـك زيـدٌ مأخـوذ»[1].

وأرى أن القـول الثـاني هـو الأولى بالقبـول؛ لقلـة الحـذف، ولأن حـذف ضمـير الشـأن اسـماً لـ (إنّ) سـائغ في لسـان العـرب، ووارد في كثـير مـن كلامهـا.

أمـا رأي اليزيـدي الـذي ارتضـاه أبـو حيـان، فـلا أرتضيـه؛ لكثـرة الحـذف، إذ حُـذف مـن الجملـة الأولى اسـم (إنّ)، وحـذف مـن الثانيـة (إنّ)، فهنـا حذفـان، وإذا كثُـر الحـذف في الـكلام ذهـب برونقـه وعربيتـه؛ وبـدا موهمـاً غامضـاً مضطربـاً.

٧- المسألة السابعة: الحكم إذا أُعمل العامل الثاني في المتنازَع فيه:

الكسـائي لا يجيـز إضـمار الفاعـل في الفعـل الأول، بـل يحذفـه حذفـاً مهمـلاً، ويقـول: ضربنـي وضربـتُ الزيدَيـن، وضربنـي وضربـتُ الزيدِيـن، فـلا يصـل الفعـل بضمـير التثنيـة والجمـع، بـل يهمـل الفاعـل أصـلاً.

وغلّطه الزجاجي، فقال: «وهو غلط؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل ضرورة»[2].

المناقشة:

لا خـلاف بـين النحويـين في جـواز إعـمال الأول والثـاني مـن المتنازعـين في هـذه المسـألة[3]، ولكـن الخـلاف عنـد إعـمال الثـاني، فـإذا أُعمـل ثـاني المتنازعـين كان للنحويـين في هـذه المسـألة مذاهـب:

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٣.
(٢) الجمل ١١٣.
(٣) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٥٣، وشرح المفصل ١/ ٢٠٦.

المذهب الأول: مذهب سيبويه وسائر البصريين، الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير، فيذكرون ضمير الفاعل التثنية أو الجمع، ويقولون: ضرباني وضربت الزيدَيْن، وضربوني وضربت الزيدِين[1]، قال سيبويه: «وكذلك تقول: ضربوني وضربتُ قومَك، إذا أعملت الآخر فلا بدَّ في الأول من ضمير الفاعلِ لئلّا يخلوَ من فاعلٍ»[2]. وتابعهم في هذا القول جماعة منهم: الفارسي، وعبد القاهر، وأبو البركات الأنباري، والعكبري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، محتجين في ذلك بالنقل والقياس[3].

فمن المسموع عن العرب قول الشاعر[4]:

جَفوني ولم أجْفُ الأخِلّاءَ إنَّني لغيرِ جميلٍ مِن خليليَ مُهْمِلُ

وقول الآخر[5]:

هَوِيننـي وهوِيتُ الخُرَّدَ العُرُبا أزمانَ كنتُ مَنوطاً في هَوًى وصِبا

وقوله[6]:

خالَفاني ولم أخالِفْ خَليليَ فلا خيرَ في خلافِ الخليلِ

(١) انظر الجمل ١١٣، وشرح المفصل ١/ ٢٠٦، وشرح التسهيل ٢/ ١٧٤، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤٣.
(٢) الكتاب ١/ ٧٩.
(٣) انظر المسائل البصريات ٢/ ٩١٩، ٩٢٠، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٣٧، والإنصاف ١/ ٩٢، ٩٣، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٥٨، وشرح المفصل ١/ ٧٧، ٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٠، وشرح التسهيل ٢/ ١٧٠، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٨٤.
(٤) البيت من الطويل، وهو غير منسوب. انظر شرح التسهيل ١/ ١٦٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٤٥، والتذييل والتكميل ٧/ ٨٩، والمساعد ١/ ١١٤، وتمهيد القواعد ١/ ٥٥٥.
(٥) البيت من البسيط، ولم يُعرف قائله. انظر شرح التسهيل ٢/ ١٧٠، والتذييل والتكميل ٧/ ١٠٦، والدر المصون ٢/ ٥٧٠، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٩١.
(٦) البيت من الخفيف، مجهول القائل. انظر شرح التسهيل ٢/ ١٧٠، والتذييل والتكميل ٧/ ١٠٦، والمساعد ١/ ٤٥٨، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٩١، والمقاصد الشافية ٣/ ١٨٧.

وأما القياس فقد قاسوا ذلك على المجرور بـ (رب) نحو: ربّه رجلاً، والمرفوع بـ (نعم) و(بئس) نحو: نعم رجلاً زيدٌ[1].

المذهب الثاني: مذهب الكسائي وهشام، فعندهما الفاعل محذوف، ولا يجوز إضماره؛ لأن الفاعل لا يضمر قبل الذكر، فيكون الفعل فارغاً من مرفوع[2]، وتابعهما في ذلك السهيلي وابن مضاء[3]. وتمسك أصحاب هذا المذهب بقول الشاعر[4]:

تعفَّقَ بالأرطي لها وأرادها ... رجالٌ فبذَّت نَبْلَهُم وكَلِيبُ

ورد ابن مالك احتجاج أصحاب هذا المذهب بالبيت المذكور بأنه يصعب الانتصار للكسائي بهذا البيت؛ لإفراد الضمير في الفعلين[5].

كما عدّ الرضي حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر، موضحاً بأنه قد جاء بعده ما يفسره[6].

وقد نُقل عن الكسائي غير ما نسبه البصريون إليه، فالفاعل عنده مستتر في الفعل الأول في كل الأحوال[7].

ونافح ابن الفخار عن الكسائي وانتصر له، راداً تخطئة الزجاجي، مصرحاً بأن مراد الكسائي أن الفاعل محذوف لفظاً مرادٌ معنى، وأن تغليط الزجاجي للكسائي

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٩٤٥، ومغني اللبيب ٦٣٥.
(٢) انظر الجمل ١١٣، وشرح المفصل ١/ ٢٠٦، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤٣، ٢١٤٤، والمقاصد الشافية ٣/ ١٩٤.
(٣) انظر الرد على النحاة ٨٧، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤٤.
(٤) البيت من الطويل، وهو لعلقمة بن عبدة (الفحل) في ديوانه بشرح الأعلم ٣٨، والمفضليات ٣٩٣، والنوادر في اللغة ٢٨١، والمحكم ١/ ٢٣٤، والرد على النحاة ٨٧، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ١٢٧، والتذييل والتكميل ٢/ ١٤٨، وتمهيد القواعد ١/ ٤٦٦.
(٥) انظر شرح التسهيل ١/ ١٢٧.
(٦) انظر شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٠٦.
(٧) انظر ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤٤.

ليس بصحيح؛ لأن الكسائي لم يرد ما نسبه الزجاجي إليه، فحذْف الفاعل الذي أراده الكسائي ليس على حد حذف المفعول به، كما فهمه الزجاجي[1].

قلتُ: قد انتصف ابن الفخار للكسائيّ وأنصف.

المذهب الثالث: مذهب الفراء، عدم جواز هذه المسألة إطلاقاً؛ لتقدم المضمر على الظاهر[2]، كما نقلوا عنه الجواز بشرط الإضمار متأخراً، نحو: ضربني وضربت الزيدين هما، وضربني وضربت الزيدين هم، والقصر على السماع[3].

ونُقِل عن الفراء أيضاً قوله: إذا اتفق العاملان في طلب المرفوع، وكان العطف بالواو، فكلاهما عامل فيه، وإن اختلف العاملان في طلب المعمول، فإن كان أولهما يطلب مرفوعاً فيجب إعمال الأول[4].

وأحسب أن مذهب سيبويه هو المذهب الصحيح وما قاله حق؛ لأن الإضمار قبل الذكر جاء كثيراً في كلام العرب، وله نظائر وردت عنهم منها: إضمار الشأن والقصة، وقولهم: نعم رجلاً زيدٌ، وكذا: ربه رجلاً، وغيره كثير، فالسماع يعضد رأي سيبويه ويقويه، ثم إن الإضمار هنا مفسَّر بما بعده، والعرب تستغني ببعض الألفاظ عن بعض إذا دلّ عليها دليل.

٨- المسألة الثامنة: أصل الإعراب هل هو للأسماء أم للأفعال؟:

يرى الكوفيون أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال، وأصل البناء للحروف، فكل شيء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال فلعلة أزالته عن أصله[5].

(١) انظر شرح الجمل لابن الفخار ٥٤٩، ٥٥٠.
(٢) انظر الجمل ١١٣، وشرح المفصل ١/ ٢٠٦، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤٣، ٢١٤٤.
(٣) انظر ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤٤، والمساعد ١/ ٤٦٨.
(٤) انظر شرح التسهيل ٢/ ١٦٦، وأوضح المسالك ٢/ ١٧٧، والتصريح على التوضيح ١/ ٤٨٥، ٤٨٦.
(٥) انظر الإيضاح في علل النحو ٧٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٩٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢١.

وخالفهم الزجاجي وردّ عليهم احتجاجهم[1]، وسيتضح رأيه قريباً -في أثناء مناقشة هذه المسألة- عند دحضه احتجاجات الكوفيين.

المناقشة:

بداية يحسن بنا التعريج على مفهوم الإعراب، إذ يدور تعريف النحويين للإعراب حول أثر العامل، وما يحدثه في أواخر الكلم، فالإعراب عند سيبويه: هو ما يحدثه العامل من نصب وجر ورفع، وجزم وفتح وكسر وضم... [2].

وحدُّه عند أبي البركات الأنباري: هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً[3].

ويرى الفاكهي أن الإعراب هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، حقيقة أو مجازاً[4].

واختلف النحويون-البصريون والكوفيون- حول أصالة الإعراب أهي للأسماء أم للأفعال؟ هنالك قولان:

القول الأول: لنحويي البصرة، حيث يذهبون إلى أن أصل الإعراب إنما هو للأسماء، قال سيبويه: «فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين»[5]، وصرح بذلك المبرد مبيّناً أن الأسماء هي المعربة، وأن الأفعال إنما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء، ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء[6]،

(١) انظر الإيضاح في علل النحو ٨٠، ٨١.
(٢) انظر الكتاب ١/ ١٣.
(٣) انظر أسرار العربية ١٠.
(٤) انظر شرح الحدود النحوية ٧٦.
(٥) الكتاب ١/ ١٣.
(٦) انظر المقتضب ٢/ ١.

وهو رأي الزجاج[1]، وبه صدع ابن السراج قائلاً: «واعلم: أن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف»[2]، وإليه جنح الزجاجي[3]، والسيرافي[4].

واستدلّ البصريون لمذهبهم بأمور[5]:

الأول- الدليل على صحة ما قلنا إجماع الجمع على أن الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة، ويدل به على الفاعل والمفعول، والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء.

الثاني- الدليل أيضاً على أن الأفعال غير مستحقة الإعراب أنها عوامل في الأسماء بإجماع منا ومن مخالفينا، فلو وجب أن تكون معربة لوجب أن تكون لها عوامل تعربها، لأنه لابدّ للمعرَب من معرِب، ثم لم تكن بأحق بالإعراب من عواملها، فكان يجب من ذلك أن تعرب عواملها ثم يجب ذلك في عوامل عواملها إلى مالا نهاية له، وهذا بيّنٌ فساده، فلما بُيّن فساد هذا وجب أن تكون غير معربة كسائر الحروف العوامل. وإذا كانت الأفعال غير مستحقة للإعراب لأنها عوامل، فحروف المعاني من الإعراب أبعد، والقول فيها أبين وأظهر.

القول الثاني: لنحاة الكوفة، إذ يرون أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال، وأصل البناء للحروف، فكل شيء زال عن الإعراب من الأسماء والأفعال فلعلة أزالته عن أصله[6].

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٦٠.
(٢) الأصول ١/ ٥٠، وانظر ١/ ١٢٣.
(٣) انظر الإيضاح في علل النحو ٧٧.
(٤) انظر شرح كتاب سيبويه ١/ ٢٣.
(٥) انظر الإيضاح في علل النحو ٧٧، ٧٨، وأسرار العربية ٤٨، ومسائل خلافية في النحو ٨٧.
(٦) انظر الإيضاح في علل النحو ٧٨، والتبيين عن مذاهب النحويين ١٥٣، ومسائل خلافية ٨٧.

واحتج الكوفيون لمذهبهم بأدلة[1]:

الأول: أن الأفعال أيضاً في الأصل مستحقة للإعراب كالأسماء، وذلك لما يدخلها من المعاني المختلفة؛ لوقوعها على الأوقات الطويلة المتصلة المدة فكان قولنا: يقوم زيدٌ، يحتمل معنى: قائم، وتأويل: سوف يقوم، على الاستقبال، فأشبهت الأفعال المستقبلة الأسماء؛ لاختلاف معانيها التي يلزمها التصريف من أجلها، كما قالوا: فلان يطيع الله، فأمكن أن تقع (يطيع) على زمان متصل، ويطول إلى انقضاء الفاعل. وقالوا: هو يحرص على ما نفعه، فيقرن بوقت ألا ينقضي إلا بانقضاء الفاعل. فهو من هذه الجهة كالاسم الذي يلزم المسمى ولا يزايله، فكان مستحقاً للإعراب من هذه الجهة كما تستحقه الأسماء.

الثاني: قال بعضهم الدليل على أن اصل الإعراب للأسماء والأفعال معاً أن الأفعال أيضاً تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء، فتكون ماضية، ومستقبلة، وموجبة، ومنفية، ومجازي بها، ومأموراً بها، ومنهياً عنها، وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب، والذكر والأنثى، فإن كان اختلاف المعاني أوجب للأسماء الإعراب عندكم، فاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها عندنا.

الثالث: أنّ الفعل وقع بين الأداة والاسم فأشبه من الأداة أنه لا يلزم المعنى في كلّ الحالات، وأشبه (ليت) التي تقع للتمني، فإذا زال التمني زالت، وكذلك ما يشبه (ليت) من الأدوات، وأشبه من الاسم وقوعه على دائم الفعل.

ودحض البصريون احتجاج الكوفيين، وردوا استدلالهم، فتصدى لهم الزجاجي منكراً قولهم أن الأفعال مستحقة للأعراب أصالة كالأسماء، مبيناً فساد رأيهم بأن اختلاف معاني الأفعال إنما هو لغيرها لا لها؛ لأنه إنما تختلف معانيها للأسماء التي تعمل فيها، وهذه المعاني كونها فاعلة مرة ومفعولة أخرى، وتكون مأمورة مرة ومنهية أخرى، وتكون مخبرة مرة ومخبراً عنها، وموجباً لها الفعل،

(١) انظر الإيضاح في علل النحو ٨٠، ٨١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١٩٠، والتبيين عن مذاهب النحويين ١٥٤.

ومنفياً عنها، فهذا بعينه هو الذي من اجله وجب للأسماء الإعراب[1].

كما أفسد السيرافي حججهم مؤكداً أن الحروف قد تدخل عليها المعاني المختلفة ولا يوجب ذلك لها إعراباً، وأمّا طول الزمان فإنّ الفعل المعرب أقصر زماناً من المبني، وأما وقوعه بين الاسم والأداة، وأنه بشبه الاسم يعطى الرفع والنصب، وبشبه الأداة يعطى الجزم، فهذا لم يُقم دليلاً على وجوب الإعراب للفعل[2].

ومن خلال هذا العرض يترجح للباحث صحة مذهب البصريين وقوة حججهم، وأن ما ذهبوا إليه هو الصواب؛ لأن الإعراب إنما أُتي به لمعنى لا يصح إلا في الاسم، فاختص بالاسم كالتصغير والتكسير، والمعنى الذي يدل عليه الإعراب كون الاسم فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً...فالإعراب يفرق بين هذه المعاني، وهذه المعاني لا تصح إلا في الأسماء، ولا تصح في الأفعال، فوجب أن تكون الأصالة للإعراب في الأسماء دون الأفعال. والله أعلم

٩- المسألة التاسعة: مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانية:

أجاز الكوفيون مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانية[3]، واعترضهم الزجاجي بقوله: «ولو استعملتَ (مِن) في هذا الباب مكان (مُنذ)، فقلت: ما رأيته من يومين، أو من شهرين، كان ذلك قبيحاً، وأهل البصرة لا يجيزونه»[4].

المناقشة:

لا خلاف بين النحويين في مجيء (مِن) لابتداء الغاية المكانية، لكن الخلاف في مجيئها لابتداء الغاية الزمانية، وفي هذه المسألة رأيان:

(١) انظر الإيضاح في علل النحو ٨٠، ٨١.

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه ٣/ ١٩٠، ١٩١.

(٣) انظر شرح كتاب سيبويه ١/ ٩٢، وأسرار العربية ٢٠١، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٠٦، وشرح المفصل ٣/ ١١٦.

(٤) الجمل ١٣٩.

الرأي الأول لأكثر البصريين، فقد ذهبوا إلى امتناع مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانية، واحتجوا بأن (مِن) في المكان نظير (مُذ) في الزمان؛ لأن (مِن) تدل على ابتداء الغاية في المكان، و(مُذ) تدل على ابتداء الغاية في الزمان، فإذا قلت: ما رأيته مذ يومُ الجمعة، فإن معناه: أن الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، وإذا قلت: سرتُ من مكةَ، فمعناه: أن ابتداء السير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول: ما سرتُ مُذ مكةَ، فكذلك لا يجوز: ما رأيته من يوم الجمعة.

قال سيبويه: : «وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولك: من مكان كذا إلى مكان كذا وكذا ، وتقول : إذا كتبت كتاباً : من فلان إلى فلان، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها»[1]، وقال أيضاً: «وأما مُذ فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت من فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدةٌ منهما على صاحبتها»[2]، وصرح بذلك السيرافي[3]، وإليه جنح الحريري[4].

الرأي الثاني للكوفيين، فأجازوا مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية، واستدلوا على مذهبهم بورود ذلك الاستعمال في كتاب الله تعالى، وفي كلام العرب، قال تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[5]، فدخلت (من) على (أول يوم) وهو ظرف زمان، ومنه أيضاً قول الشاعر[6]:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٤.
(٢) السابق ٤/ ٢٢٦.
(٣) انظر شرح كتاب سيبويه ١/ ٩٢.
(٤) انظر درة الغواص ٩١.
(٥) التوبة: ١٠٨.
(٦) البيت من الكامل، وهو لزهير في ديوانه ٥٤، وشرح كتاب سيبويه ١/ ٩٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٠٦، والتذييل والتكميل ١١/ ٣١٧، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٨٩.

ومن خلال تحري كلام سيبويه رصدتُ له قولاً يشير إلى جواز ذلك، قال: «ومن ذلك قول العرب[1]:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلائِها

نصب لأنه أراد زماناً، والشول لا يكون زماناً ولا مكاناً فيجوز فيها، وكقولك: من لدُ صلاة العصر إلى وقت كذا، وكقولك: من لد حائط إلى مكان كذا، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زماناً إذا عمل في الشول، ولم يحسن إلا ذا.... كأنك قلتَ: من لدُ أنْ كانتْ شولاً فإلى إتلائها»[2]، كما أورد قول العرب: من الآنَ إلى غدٍ[3]، ومثله فعل الأخفش[4]، وظاهر كلام المبرد يدل على مجيئها لابتداء الغاية الزمانية[5]، وأجاز الزجاج ذلك صراحة عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾، مبيّناً أن (مِنْ) دخلت في الزمان، وجاز دخولها؛ لأنها الأصل في ابتداء الغاية والتبعيض[6]، وأكد أبو البقاء العكبري بأنها لابتداء الغاية في الزمان وذلك عند حديثه على قوله تعالى: ﴿مِن قَبْلِكُمْ﴾[7]، والتقدير: من قبل خلقكم[8]. وتابعهم في ذلك ابن مالك وصحح مذهبهم[9]، وكذلك أبو حيان[10].

(١) الرجز بلا نسبة. انظر الكتاب ١/ ٢٦٤، وشرح كتاب سيبويه ١/ ١٢٨/، وسر صناعة الإعراب ٢/ ١٩٨، وشرح المفصل ٣/ ١٢٨، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٩١، وتخليص الشواهد ٢٦٠.

(٢) الكتاب ١/ ٢٦٤، ٢٦٥.

(٣) انظر السابق ٢/ ٤٠٠.

(٤) انظر معاني القرآن ١/ ١١.

(٥) انظر المقتضب ٣/ ٣١.

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٧٨.

(٧) البقرة: ٢١.

(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٨.

(٩) انظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٦، ٧٩٧.

(١٠) انظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٧١٨.

وقد تأوّل البصريون أدلة الكوفيين، فقالوا في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾، تقديره: من تأسيس أول يوم، وقول الشاعر: من حجج، تأويله: من مرّ حججٍ[1]. لكن ابن عطية استحسن عدم التقدير مبيّناً «أن تكون (من) تجر لفظة (أول)؛ لأنها بمعنى البداءة، كأنه قال: من مبتدأ الأيام، كما تقول: جئت من قبلك ومن بعدك، وأنت لا تدل بهاتين اللفظتين إلا على الزمن»[2]، كما أنّ أبا حيان -أيضاً- رفض هذه التأويلات مؤكداً أن هذا قد كثر في كلام العرب شعراً ونثراً، وأن وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد، مختاراً مذهب الكوفيين، ومصححاً رأيهم[3].

والذي يظهر لي أن مذهب الكوفيين أولى بالقبول؛ لكثرة وروده في كتاب الله وفي كلام العرب شعرهم ونثرهم، وفي الحديث: (من نصف النهار إلى صلاة العصر)[4]، و(من صلاة العصر إلى صلاة المغرب)[5]، و(مُطِرنا من الجمعة إلى الجمعة)[6]، وهو أكثر من أن يُحصى في الحديث النبوي، وفي المثل: أعييتني من شُبِّ إلى دبٍّ، أي: من الصبا إلى الهرم[7]. كما أن عدم التقدير أولى من التقدير، واللجوء إلى التأويل لا يكون إلا في أضيق الأحوال، كغموض المعنى، أو خروج الكلام عن مقتضى القاعدة.

١٠- المسألة العاشرة: تعريف ركني العدد المركب وتمييزه بالألف واللام:

أجاز الكوفيون تعريف ركني العدد المركب وتمييزه، فيقولون: الخمسة العشر درهماً، والخمسة العشر الدرهم[8].

(١) انظر شرح كتاب سيبويه ١/ ٩٢.
(٢) المحرر الوجيز ٣/ ٨٣.
(٣) انظر ارتشاف الضرب ٤/ ١٧١٨.
(٤) الحديث في مسند أحمد (باب مسند عبدالله بن عمر) ٨/ ١٠٠، وصحيح مسلم (باب الإجازة إلى نصف النهار) ٣/ ٩٠، وصحيح ابن حبان (باب ذكر الإخبار عن قدر ما بقي من هذه الدنيا..) ١٥/ ١٠.
(٥) الحديث في سنن أبي داود (باب في القصص) ٥/ ٥٠٨، والسنن الكبرى للبيهقي (باب تقدير البدل باثني عشر ألف درهم) ٨/ ١٣٨.
(٦) الحديث في صحيح البخاري (باب من اكتفى بصلاة الجمعة) ٢/ ٢٩، وسنن ابن ماجه (باب ما جاء في المسح بغير توقيت) ١/ ١٨٥، والسنن الكبرى للنسائي (باب متى يستسقي الإمام؟) ٢/ ٣١٥.
(٧) انظر المستقصى من أمثال العرب ١/ ٢٥٧، والمثل يضرب لمن يكون في أمر عظيم، فيتمادى فيه، أو يأتي بما هو أعظم منه.
(٨) انظر الأصول ٢/ ١٤، واللمع ١٦٦، والعدد في اللغة ٦٤، ٦٥، والمخصص ٥/ ٢١٠، والإنصاف ١/ ٢٥٥.

وخطأهم الزجاجي قائلًا: «ومن الناس من يدخل الألف واللام في الأول والثاني، فيقول: ما فعلت الخمسة العشر درهماً؟ والخمس العشرة جارية؟ ومنهم من يدخل الألف واللام في ثلاثة المواضع، فيقول: ما فعلت الخمسةَ العشرَ الدرهم؟ والتسعَ العشرَ الجارية؟ وكذلك: ما فعلت العشرون الدرهم؟ وهو قبيح»[1].

المناقشة:

مسألة تعريف العدد المركب وتمييزه من المسائل الخلافية التي شُهرت بين النحويين البصريين والكوفيين.

فمذهب البصريين في ذلك هو إدخال (ال) على الجزء الأول من العدد المركب دون الجزء الثاني منه ولا التمييز، فيقولون: ما فعلت الثلاثةَ عشرَ ثوباً؟ وما فعلت التسعَ عشرةَ امرأةً، ولا يجيزون غيره. قاله ابن قتيبة[2]، وصرح به المبرد[3]، وأكد الزجاجي أن الألف واللام لا تدخل إلا في أول العدد المركب، ولا يُعرّف التمييز؛ لأنه تعريفه خطأ[4]، وإليه نحا أبو جعفر النحاس[5]، وابن الوراق[6].

واحتج البصريون بعدم جواز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول؛ لأن الاسمين لما رُكّب أحدهما مع الآخر تنزّلا منزلة اسم واحد، وإذا تنزّلا منزلة اسم واد فينبغي ألا يجمع فيه بين علامتي تعريف، وأن يلحق الاسم الأول منهما؛ لأن الثاني يتنزل منزلة بعض حروفه، وكذلك عَرّفت العربُ الاسم المركّب، قال ابن أحمر[7]:

تَفَقَّأَ فوقَه القَلَعُ السَّوَارِي ... وجُنَّ الخَازِبَازِ به جُنُونَا

(١) انظر الجمل ١٣٠.
(٢) انظر أدب الكاتب ٢٧٣.
(٣) انظر المقتضب ٢/ ١٧٦.
(٤) انظر الجمل ١٣٠.
(٥) انظر عمدة الكتّاب ١٧١.
(٦) انظر علل النحو ٥٠٣.
(٧) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن أحمر الباهلي في ديوانه ١٥٩، وإصلاح المنطق ٤٠، وشرح كتاب سيبويه ٤/ ٦٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٤٣٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٥٦، وتوجيه اللمع ٤٤٤، وشرح المفصل ٣/ ١٥٧.

فقال «الخازبار» فأدخل الألف واللام على الاسم الأول، ولم يكرّره، فلم يقل: الخاز الباز[1].

أما الكوفيون فقد أجازوا تعريف الجزء الأول والتمييز دون الجزء الثاني، نحو: ما فعلت الخمسةَ عشرَ الدرهمَ؟ والجزأين دون التمييز، نحو: ما فعلت الخمسةَ عشرَ درهماً؟ والجزأين والتمييز معاً، نحو: ما فعلت الخمسةَ العشرَ الدرهم؟[2] قال الفراء: «فإذا أدخلتَ في أحد عشر الألف واللام أدخلتهما في أوّلها فقلت: ما فعلت الخمسةَ عَشَرَ. ويجوز ما فعلت الخمسةَ العشَرَ، وإن شئت أدخلت الألف واللام أيضاً في الدرهم الذي يخرج مفسراً فتقول: ما فعلت الخمسةَ العشَرَ الدرهم»[3]، ووافقهم في ذلك أبو زيد الأنصاري البصري[4]، والأخفش في نحو: ما فعلت الخمسةَ العشرَ درهماً، نسب ذلك إليه ابن يعيش[5]، لكنّ أكثر النحويين ذكروا أن الأخفش حكى ذلك عن العرب، دون تصريح بموافقته لهذا المذهب[6].

واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنما أجزنا ذلك لأنه قد صحَّ عن العرب ما يوافق مذهبنا، ولا خلاف في صحة ذلك عنهم، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن العرب، وإذا صحَّ ذلك النقل وجب المصيرُ إليه[7].

كما احتجوا بأن جزأي العدد المركب هما في الحقيقة اسمان، والعطف مرادٌ فيهما، ولذلك وجب بناؤهما، ولو صرّحت بالعطف، لم يكن بدٌّ من تعريفهما، فكذلك إذا كان مضمَّناً معنى العطف[8].

(١) انظر الإنصاف ١/ ٢٥٦.
(٢) انظر أدب الكاتب ٢٧٢، ٢٧٣، والمقتضب ٢/ ١٧٥، وعمدة الكتاب ١٧١، والعدد في اللغة ٦٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٥٥.
(٣) معاني القرآن ٢/ ٣٣.
(٤) انظر رأيه في عمدة الكتاب ١٧١.
(٥) انظر شرح المفصل ٤/ ٢٧.
(٦) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٥٥، والتذييل والتكميل ٩/ ٣٤٦
(٧) انظر الإنصاف ١/ ٢٥٥.
(٨) انظر شرح المفصل ٤/ ٢٧.

ورد البصريون مذهب الكوفيين، فقد صرح ابن قتيبة بأن مذهبهم رديء في القياس، وليس بلغة قوم فصحاء[1]، وأكد المبرد بأن هذا كله خطأ فاحش، مبيّناً أن الرواية عن العرب الفصحاء خلاف ذلك[2]، وأبان أبو علي الفارسي في حكاية الأخفش عن العرب: الخمسة العشر درهماً، بأن الألف واللام في الجزء الثاني من العدد المركب إنما هي زائدة؛ لأن (خمسة عشر) اسمان جُعلا اسماً واحداً، فإن جعلت اللام الثانية غير زائدة لم يخل من أحد وجهين: إما أن تعرف بعض الاسم، أو تعرفه تعريفين، فلا يجوز تعريف بعض الاسم، كما لا يجوز أن تعرفه تعريفين، فإذا لم يخل من أحد هذين، ولم يجز واحد منهما، ثبت أنها زائدة[3]. وأيّد ابن جني شيخه في هذا الرأي، مؤكداً أن اللام في (العَشَر) زيادة، إلا أنها ليست لازمة لزومها في (الآن) و(الذي)[4].

كما أنه بعيد عن القياس قليل في الاستعمال عند أبي البركات الأنباري[5]، وهو فاسد عند ابن يعيش[6]، واستقبحه ابن مالك، وعده مذهباً ضعيفاً[7].

والذي يترجح للباحث ما ذهب إليه البصريون؛ لكثرته في الاستعمال؛ ولانسجامه مع كلام العرب شعراً ونثراً، حسبما ورد في مناقشة هذه المسألة.

(١) انظر أدب الكاتب ٢٧٢.
(٢) انظر المقتضب ٢/ ١٧٥.
(٣) انظر المسائل الحلبيات ٢٣١، ٢٩٠، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٤٨.
(٤) انظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤.
(٥) انظر الإنصاف ١/ ٢٥٧.
(٦) انظر شرح المفصل ٤/ ٢٨.
(٧) انظر شرح التسهيل ٢/ ٤٠٩.

المبحث الثاني: تخطئة الزجاجي للكوفيين في مسائل الصرف

١١-المسألة الحادية عشرة: أصل الاشتقاق هل هو الفعل أم المصدر؟:

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو أصل، وأن المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له، وهو ثانٍ له.

وخطّأهم الزجاجي ودحض ما استدلوا به على أن المصادر بعد الأفعال وأن الفعل أصل للمصدر، مجيء المصادر توكيدا للأفعال، نحو: ضرب زيد ضرباً، وخرج خروجاً... قال الزجاجي: « القول في إفساد هذا الحجاج والرد عليه، قلت أنا للمحتج من الكوفيين بهذا الاحتجاج: ليس الأمر كما ذهب إليه، وذلك أن المصدر إنما سمي هنا توكيداً للفعل من قولنا ضرب زيد ضرباً؛ لأنه لا فائدة فيه أكثر مما في الفعل؛ وكذلك قام زيد قياماً وما أشبه ذلك، فليس فيه فائدة أكثر مما في قام، وإنما قام النحويون تقدير أن يكون أراد أن يقول قام قام، وضرب ضرب، فيكون للفعل تشديداً وتوكيداً فاستقبحوا ذلك، فبدلوا أحد اللفظين مصدراً ليكون أحسن.... والدليل على صحة ما قلناه إجماع الكوفيين والبصريين على إجازتهم قياماً قمت، وضرباً ضربت زيداً، فيقدمون المصدر على الفعل، ولو كان توكيداً له على الحقيقة، تابعاً كتواكيد الأسماء، لما جاز تقديمه عليه كما لا يجيزون نفسه ضربت زيداً»[(١)].

المناقشة:

الحديث عن أصل الاشتقاق مختلَف فيه على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: وهو لجمهور البصريين، فقد ذهبوا إلى أن المصدر أصل، والفعل مأخوذ منه، وكذا سائر المشتقات، صرح بذلك الخليل[(٢)]، وسيبويه[(٣)]، والمبرد[(٤)]،

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٠، ٦١.
(٢) انظر العين (صدر) ٧/ ٩٦.
(٣) انظر الكتاب ١/ ١٢، ٢١، ٣٣، ٣٤.
(٤) انظر المقتضب ٢/ ١١٨.

والزجاج[1]، وابن السراج[2]، وابن درستويه[3]، وأبو علي الفارسي[4]، وابن الوراق[5]، وابن جني[6]، وتبعهم في ذلك الثمانيني[7]، وابن برهان[8]، والزمخشري[9]، والسهيلي[10]، والعكبري[11]، وابن يعيش[12]، وابن الحاجب[13]، وابن مالك،[14]، وولده[15]، وبعض علماء الأصول[16].

واحتج البصريون لمذهبهم بأمور[17]:

الأول- أن المصدر سمي مصدراً، وهو الموضع الذي تصدر عنه الإبل، فلما سمي كذلك، دل على أن الفعل صدر عنه.

الثاني- أن دلالة المصدر على الأزمنة دلالة مطلقة، ودلالة الفعل عليها دلالة مقيدة، والمطلق أولى من المقيد، فدل ذلك على أن المصدر قبل الفعل، والفعل مشتق منه.

---

(١) انظر رأيه في علل النحو ٥٨، ٥٩.
(٢) انظر الأصول ١/ ٤٠، ٣/ ٨٥.
(٣) انظر تصحيح الفصيح ٢٢٥.
(٤) انظر التكملة ٥١٦، والتعليقة ١/ ٥٤.
(٥) انظر علل النحو ٣٠٥.
(٦) انظر اللمع في العربية ١٠١.
(٧) انظر شرح التصريف ٣٨١.
(٨) انظر شرح اللمع ١/ ١٠١.
(٩) انظر المفصل ٥٥.
(١٠) انظر نتائج الفكر ٥٣، ٥٦، ٢٧٦.
(١١) انظر التبيين عن مذاهب النحويين ١٤٥.
(١٢) انظر شرح المفصل ١/ ٢٧٢.
(١٣) انظر أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٢٨.
(١٤) انظر إيجاز التعريف ١٨٠.
(١٥) انظر شرح ابن الناظم ٦٢١.
(١٦) كأبي المظفر السمعاني، انظر قواطع الأدلة ١/ ٧٠.
(١٧) انظر الإيضاح في علل النحو ٥٦، وعلل النحو ٣٠٥، وأسرار العربية ١٣٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٩١، والتبيين عن مذاهب النحويين ١٤٥، وشرح المفصل ١/ ٢٧٣، وشرح التسهيل ٢/ ١٧٩، والتذييل والتكميل ٧/ ١٣٤.

الثالث- أن الفعل يدلّ على شيئين؛ والمصدر يدل على شيء واحد، قبل الاثنين؛ فكذلك يجب أن يكون المصدر قبل الفعل.

الرابع-أن المصدر اسم، وهو يستغني عن الفعل، والفعل لا بد له من الاسم، وما يكون مفتقراً إلى غيره، ولا يقوم بنفسه، أولى بأن يكون فرعاً مما لا يكون مفتقراً إلى غيره.

الخامس-أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل؛ لوجب أن يدلَّ على ما في الفعل من الحدث والزمان ومعنى ثالث، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث، وعلى ذات الفاعل، والمفعول به، فلمّا لم يكن المصدر كذلك؛ دلّ على أنه ليس مشتقاً من الفعل.

السادس-أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل؛ لوجب أن يجري على سنن واحد، ولم يختلف، كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين؛ فلمّا اختلف المصدر اختلاف سائر الأجناس؛ دلّ على أن الفعل مشتق منه.

السابع-أن الفعل يتضمّن المصدر، والمصدر لا يتضمّن الفعل، فـ(ضَرَبَ) يدل على ما يدل عليه (الضرب)، و(الضرب) لا يدل على ما يدل عليه (ضربَ)، فدل ذلك على أن المصدر أصل، والفعل فرع عنه، فالمصدر كالفضة التي تصنع منها الأواني، فهي فرع عليها، ومأخوذة منها، وفيها زيادة ليست في الفضة، فكما كانت هذه الأواني مأخوذة من الفضة، فكذلك الفعل مأخوذ من المصدر.

الثامن- أن الأصالة والفرعية موجودتان في كثير من الأشياء، وثبت بالاستقراء أن الفرع يحمل معنى الأصل وزيادة في الدلالة، كالتثنية والجمع، فإنهما فرعان بالنسبة للواحد، والعدد المعدول فرع بالنسبة إلى المعدول عنه، وكذلك الفعل لما كان فيه معنى المصدر مع زيادة تعيين الزمان، أوجب ذلك أن يكون الفعل فرعاً عن المصدر.

التاسع-أن المصدر كثيراً ما يكون واحداً، بينما الأفعال ثلاثة: ماض

ومضارع وأمر، فلو حكمنا باشتقاق المصدر من الفعل، لكان ينبغي أن يكون ذلك إما من الثلاثة، أو من واحد منها، والأول محال، والثاني ترجيح بلا مرجح، فتعين أن المصدر هو الأصل تحاشياً لما يفضي إلى الاستحالة.

العاشر- أن بعض المصادر ليست لها أفعال لا لفظاً ولا تقديراً، مثل: ويح، وويل، وويس، وويب، فلو جُعل الفعل أصلاً، لأدى ذلك إلى وجود فروع لا أصول لها، وذلك محال.

الحادي عشر- أنه لو كان المصدر مشتقاً من الفعل، لأدى ذلك إلى نقض المعاني الأُوَل، وهذا مخل بالأصول؛ لأن الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعان زائدة من الزمان المخصوص، وعلى الفاعل الواحد والجماعة، والمصدر لا يدل إلا على الحدث، وهذا نقض للمعاني الأوَل، وفائدة الاشتقاق هي تقوية الأصول وتوسعة المعاني، وهذا لا يمكن تحقيقه إذا كان المصدر مشتقاً من الفعل، فدل ذلك على أن العكس هو الصحيح.

الثاني عشر-أن المصدر كثرت أبنيته، فلو كان المصدر مشتقاً من الفعل، لكان ينبغي أن يحصر في أوزان معدودة، كما حصر اسماً الفاعل والمفعول في أوزان معدودة، فلما كان الأمر كذلك دل على أن المصدر هو الأصل والفعل مشتق منه.

الثالث عشر-أن الاسم أشد تمكناً وقوة من الفعل، حيث يدخله التنوين و(أل) بخلاف الفعل، ولما كان المصدر اسماً تقوى بذلك، فكان أولى بالأصالة في الاشتقاق.

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه[1]، وهو ظاهر كلام الفراء، قال: «السِّجن: المَحْبِسُ، وهو كالفعل، وكل موضع مشتق من فعلٍ فهو يقوم مقام الفعل كما قالت العرب: طلعت الشمسُ

(١) انظر الإيضاح في علل النحو ٥٦، وأسرار العربية ١٣٨، والإنصاف ١/ ١٩٠، والتبيين عن مذاهب النحويين ١٤٣، وتوجيه اللمع ١٦٧، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ١٧١.

مَطْلَعاً وغَرَبت الشمس مغرباً، فجعلوهما خلفاً من المصدر»[1]، وصدع بذلك صريحًا في قوله: «وما كان (مفعل) مُشتقاً من أفعلت فلك فيه ضم الميم من اسمه ومصدره. ولك أن تُخرجه على أوَّليته قبل أن تزاد عليه الألف»[2]، وبه صرح أبو بكر بن الأنباري، قال: «فتنصب وحده على المصدر، والفعل الذي صدر منه: وحد يحد»[3]، وتابعهم في ذلك الحريري[4]، والسبكي[5].

واستدل الكوفيون لصحة مذهبهم بأمور[6]:

الأول- أن المصدر (مَفْعَل) بمعنى المفعول، وليس بمعنى الموضع الذي يصدر عنه الفعل، بل سمي المصدر مصدراً؛ لأنه مصدور عن الفعل، فكأنه أصدر عن الفعل، فقولهم: مركب فاره، ومشرب عذب، معناه: مركوب فاره، ومشروب عذب، ولما كان كذلك دل على أن الفعل هو الأصل والمصدر مشتق منه.

الثاني- أن المصدر يأتي مؤكداً للفعل، نحو: ضربتُ ضرباً، وجلستُ جلوساً، ورتبة المؤكَّد أسبق من رتبة المؤكِّد، فلذلك كان الفعل أصلاً للمصدر، والمصدر مشتق من الفعل.

الثالث- أن الفعل عامل في المصدر ومؤثر فيه، نحو: قعدتُ قعوداً، فالمصدر (قعوداً) منتصب بالفعل (قعدت)، ولا خلاف في أن رتبة العامل قبل المعمول، فدل ذلك على أن الفعل أصل للمصدر بقوة عمله وتأثيره فيه.

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٤٤.

(٢) السابق ٢/ ١٥١.

(٣) الزاهر ١/ ٢٣٢.

(٤) انظر درة الغواص ٢٦٤.

(٥) انظر الإبهاج في شرح المنهاج ٣/ ٧٣٩.

(٦) انظر الإيضاح في علل النحو ٦٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٦، وعلل النحو ٣٦٠، والإنصاف ١/ ١٩٠، وأسرار العربية ١٣٨، والتبيين عن مذاهب النحويين ١٤٧، وتوجيه اللمع ١٦٧، والتذييل والتكميل ٧/ ١٣٨، وشرح المفصل ١/ ٢٧٣.

الرابع- أن المصدر يتبع الفعل في الصحة والاعتلال، فيصح بصحته، نحو: قاوم قواماً، ولاوذ لواذاً، ويعتل باعتلاله، نحو: قام قياماً ولاذ لياذاً، وصام صياماً، فلو لم يكن فرعاً على الفعل لما تبعه في الصحة والاعتلال، فلما كان كذلك وجب أن يكون الفعل أصلاً للمصدر.

الخامس- أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل، والفعل وضع له (فَعَلَ) و(يَفْعَلُ)، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر.

السادس- أن وجود أفعال لا مصادر لها مثل: نعم وبئس وعسى وليس، يدفع للقول بأصالة الفعل دون المصدر، ولو كان الأمر على خلاف ذلك لأدى إلى وجود الفرع دون وجود الأصل، وهذا لا يكون، ولا ضير أن يوجد الأصل دون الفرع.

السابع- أن فعل الواحد الماضي فُتح لانفتاح فعل الاثنين، والواحد أصل الاثنين، فحمل الأصل على الفرع.

المذهب الثالث: أن المصدر أصل للفعل وحده، دون الصفات من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها من المشتقات، وإنما هي مأخوذة من الفعل، كما أن الفعل مأخوذ من المصدر، وهذا المذهب معزو لبعض البصريين[1]، وفي بعض كلام المبرد ما يشير إلى ذلك، قال: «إلا أن الضاربين وما أشبهه أسماء مأخوذة من الفعل تضاف كما تضاف الأسماء»[2]، وهو صريح لفظ الزجاجي في قوله: «ومنها أسماء مشتقة مأخوذة من الأفعال نحو أسماء الفاعلين والمفعولين مثل: ضارب، ومضروب، وراكب، ومركوب، ومتضرب، ومستضرب، ومتضارب وما أشبه ذلك مما يدل على

(١) انظر تسهيل الفوائد ٨٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٣، وأوضح المسالك ٢/ ٢٠٨.
(٢) المقتضب ٣/ ٣٢.

أنه مأخوذ من فعل مشتق وبني عليه»[1]، كما أنه ظاهر كلام السيرافي[2]، وبه صرح صاحب حماة[3].

المذهب الرابع: أن كلاً من المصدر والفعل أصل قائم برأسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر، وليس أحدهما أصلاً والآخر فرعاً عنه، وهذا المذهب منسوب إلى أبي بكر بن طلحة[4]. ولم أقف على من تابعه في هذا المذهب.

واستدل ابن طلحة بوجود مصادر لا أفعال لها، وبوجود أفعال لا مصادر لها، فلو كان أحدهما أصلاً للآخر لتوقف وجود الفرع على وجود الأصل، وقد وجد أحدهما دون الآخر، فبطل بذلك قول البصريين والكوفيين[5].

ومع أن لكل مذهب من المذهبين الأولين حججه وأدلته في هذه المسألة، إلا أنني وجدت أكثر النحاة متقدميهم ومتأخريهم يوافقون المذهب البصري، ويؤيدون أدلتهم، وينتصرون لحججهم.

غير أني -وإن كنت غير متحزب لفريق، أو موالٍ لمذهب- وبعد تقليب فكري ملياً في هذه القضية، ظهر لي أنه لا يمكننا الحكم بوجود المصدر إلا بوجود أثر له ودليل عليه، وأثره ودليله هو الفعل، فلا نستطيع أن نقول مثلاً: هذا ضربٌ شديدٌ، إلا إذا وجدنا أثر الفعل منه، كالجروح مثلاً، أو الكدمات، أو الكسور التي نشأت عن الفعل، فإذا ضرب زيدٌ عمراً، وتيقّنا من ذلك، حكمنا على زيد أنه ضرب عمراً، واستطعنا تقييم ذلك الضرب من خلال الشواهد والآثار التي ظهرت على عمرو. لذلك يبدو لي أن الفعل هو السابق على المصدر، وأن المصدر إنما هو أثر الفعل ولاحق له. والله أعلم

(١) اشتقاق أسماء الله ٢٨٢.

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه ١/ ٢٥٨، ٣٣٣، ٤٤٥، ٢/ ٤٦٢.

(٣) انظر الكناش ١/ ١٨٤.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٣، والتذييل والتكميل ٧/ ١٣٤، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ١٧١.

(٥) انظر التذييل والتكميل ٧/ ١٣٩.

١٢- المسألة الثانية عشرة: أصل كلمة (الرحمن) واشتقاقها:

ذهب أبو العباس ثعلب إلى أن (الرحمن) عبراني معرب، وليس بعربي.

وخطأه الزجاجي قائلاً: «وكان بعض النحويين يذهب إلى أن الرحمن معرب وليس بعربي محض، وذكر أبو بكر بن الأنباري أن أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلباً كان يذهب إلى ذلك، ولم ينعم الذاهب إلى هذا المذهب النظر، لأن الرحمن معروف الاشتقاق والتصريف في كلام العرب، والأعجمي لا معنى له في كلام العرب، ولا تصريف[١]».

المناقشة:

اختلف النحويون في أصل كلمة (الرحمن) على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه اسم عبراني معرب، ولا اشتقاق له، فهو اسم جامد، وليس بعربي؛ لأن قريشاً لم يعرفوه، بل أنكروه، وهو قول ثعلب، حيث ذهب إلى أن (رحمن) اسم عبراني، أضيف إليه (الرحيم)، وهو اسم عربي، فاجتمع مع الاسم العبراني اسم عربي، وإنما جُمع بينهما ليزول الالتباس، واستشهد بقول جرير[٢]:

أو تتركونَ إلى القسِّين هجرتَكم ومسحَكمُ صلبَهمْ رحمانَ قربانا

واستحسنه الزجاج في أحد قوليه[٣]، وصرح في قول آخر له أنه على بناء (فَعلان)، ولا يجوز أن يقال هذا اللفظ إلا لله[٤].

(١) اشتقاق أسماء الله ٤٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه بشرح محمد بن حبيب ١٦٧، والزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٥٩، واشتقاق أسماء الله ٤٣، وإعراب ثلاثين سورة ١٣، والتفسير البسيط ١/ ٤٥٥.

(٣) انظر الإبانة والتفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم، ضمن أربع رسائل نحوية ٤٧.

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٣.

القول الثاني: أنه ليس بعَلَم، وإنما هو وصف مشتق من الرحمة، ووزنه (فعلان)، من أبنية ما يبالغ في وصفه، ومعناه: ذو الرحمة التي لا غاية بعدها، وقد دخله معنى المبالغة لزيادة الألف والنون، وهو قول أكثر النحويين[1]، وإنما دخله معنى المبالغة من حيث كان في آخره ألف ونون كالتثنية، فإن التثنية في الحقيقة تضعيف، وكذلك في الصفة، فكان (غضبان) و(سكران) حاملاً لضعفين من الغضب والسكر، فكان اللفظ مضارعاً للفظ التثنية، لأن التثنية ضعفان، صرح بذلك أبو القاسم السهيلي[2].

القول الثالث: أنه وصف على وزن (فعلان) من (رَحِم)، والعرب كثيراً ما تبني الأسماء من (فَعِل يفْعَل) على (فعلان)، كقولهم من غَضِب: غَضبان، ومن سَكِر: سكران، زيادة في الصفة، فكذلك (رحمن) جيء به للدلالة على زيادة صفة الرحمة. قاله الطبري[3].

القول الرابع: أنه اسم عربي مشتق من الرحمة على وزن (فعلان)، وهو مختص بالعلمية ومصنوع لها، والدليل على أنه علم وروده في القرآن غير تابع لاسم قبله، وهذا قول الأعلم[4].

وأنكر جماعة من النحويين قول ثعلب، وردوا مذهبه بأن العرب لم تزل تعرف (الرحمن) وتذكره في أشعارها، واحتجوا بقول الشاعر[5]:

أَلاَ ضَرَبَت تِلْكَ الفَتَاة هَجِينَهَا ... أَلاَ قَضَبَ الرَّحْمَنُ رَبِّي يَمِينَهَا

(١) انظر مجاز القرآن ١/ ٢١، وجامع البيان ١/ ١٢٦- ١٣٤، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٣، ٤/ ٧٣، والاشتقاق ٥٨، ومعاني القرآن للنحاس ١/ ٥٥، والمخصص ٥/ ٢٢٥، والكشاف ١/ ٥٦، ونتائج الفكر ٤٢، والممتع ١/ ٧.

(٢) انظر نتائج الفكر ٤٢.

(٣) انظر جامع البيان ١/ ١٢٦.

(٤) انظر رأي الأعلم في نتائج الفكر ٤٢.

(٥) البيت من الطويل، وهو منسوب للشنفرى في الاشتقاق ٥٨، والمسائل البصريات ١/ ٢٨٣، وبلا نسبة في جامع البيان ١/ ١٣١، واشتقاق أسماء الله ٤٢.

كما سمّت العرب في الجاهلية عبد الرحمن، وأن اشتقاقه من الرحمة، وأنه صفة منفردة لله تعالى، لا يوصف به غيره، هذا ما ذكره ابن دريد[1]، واستند عليه الزجاجي في اعتراضه على رأي ثعلب.

والذي يظهر لي -والله أعلم- أن (الرحمن) جرى استعماله مزدوجاً بين العلمية والوصفية، فمن حيث استعماله وصفاً جاء تابعاً لاسم الله تعالى في التنزيل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[3]، ومن حيث استعماله اسماً علماً ورد غير تابع، بل منفرداً في كثير من المواضع، وهو الغالب في القرآن، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَٰنِ﴾[4]، و﴿وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ﴾[5]، و﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَٰنُ﴾[6].

١٣- المسألة الثالثة عشرة: توجيه قراءة (تَوقّدُ) من قوله تعالى: ﴿تُوقَّدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾[7]، في قراءة الحسن وابن محيصن[8]؟:

ذهب هشام بن معاوية الكوفي إلى أنّ المحذوفة هي التاء الأولى في الآية من هذه القراءة.

وخطّأه الزجاجي، بقوله: «فمن قرأ هكذا «توقد» بالرفع أراد تتوقد ذهب إلى الزجاجة فحذف إحدى التاءين لاجتماعهما، والوجه أن تكون المحذوفة الثانية

(١) انظر الاشتقاق ٥٨، ٥٩.
(٢) الفاتحة: ١.
(٣) فصلت: ٢.
(٤) مريم: ١٨.
(٥) يس: ١٥.
(٦) يس: ٥٢.
(٧) النور: ٣٥.
(٨) قرأ الحسن وابن محيصن (تَوَقّدُ) بتاء واحدة مفتوحة وتشديد القاف، انظر إعراب القراءات وعللها ٣٠٠، والكامل في القراءات ٦٠٩، وإتحاف فضلاء البشر ٤١١.

لأن الأولى دليل الاستقبال، وعلى ذلك إجماع النحويين إلا هشام بن معاوية، فإنه قال: المحذوفة الأولى، وليس ذلك بشيء»[1].

المناقشة:

إذا اجتمع في أول المضارع تاءان: تاء المضارعة والتاء الأصلية للفعل، فإن إحداهما تحذف تخفيفاً، ولكنهم اختلفوا أي التاءين هي المحذوفة.

فذهب البصريون إلى أن التاء المحذوفة هي الثانية، فبعد أن سمح سيبويه بالخيار في حذف أحدهما، رجح حذف التاء الثانية؛ معللاً ذلك بأنها هي التي تقبل الإسكان والحذف[2]، ونص الأخفش على أن الثانية زائدة لغير معنى؛ فلذلك حُذفت[3]، وكذا صرح الزجاج[4]، وأوضح ابن جني أن السبب في حذف الثانية هو توالي الأمثال[5]، وعلّل بعضهم بأن الثقل نشأ منها، ولأن حروف المضارعة زيدت على الفعل لتكون علامة، والطارئ يزيل الثابت[6].

وذهب الكوفيون إلى أن المحذوفة هي التاء الأولى (تاء المضارعة)؛ فإذا اجتمع تاءان في أول المضارع: تاء المضارعة والتاء الأصلية، مثل: تتوقدُ، وتتفكهُ، وتتعلمُ، وتتأملُ، فإن المحذوف هنا هو تاء المضارعة، لأن الزائد أضعف من الأصلي، فهو أجدر بالحذف[7].

ولكنّ الزجاجي نسب هذا القول خاصة لهشام بن معاوية، مؤكداً أنه خالف إجماع النحويين كافة -على حدّ قوله- ولم ينسبه لطائفة الكوفيين[8].

(١) اشتقاق أسماء الله الحسنى ١٨٣، ١٨٤.
(٢) انظر الكتاب ٤/ ٤٧٦.
(٣) انظر معاني القرآن ١/ ١٤٠.
(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣١٦.
(٥) انظر المحتسب ٢/ ١١١.
(٦) انظر شرح الرضي على شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٩٠.
(٧) انظر شرح كتاب سيبويه ٥/ ٤٤٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٣٤.
(٨) انظر اشتقاق أسماء الله الحسنى ١٨٣، ١٨٤.

وذهب فريق ثالث إلى جواز الأمرين، فإن شئت حذفت الأولى وإن شئت حذفت الثانية، نصّ على ذلك الفراء، والطبري، وابن النحاس، والأزهري، وابن خالويه، وغيرهم، فهؤلاء صرحوا بجواز حذف إحدى التاءين دون تخصيص[1].

فأما الآية محل النقاش والاستشهاد من قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾، فعلى قراءة الحسن والسلمي وابن محيصن (توقّدُ)، الأصل: تتوقّدُ، مضارع: توقدت، والضمير عائد على الزجاجة، فحذف إحدى التاءين تخفيفاً، وهذا على القاعدة المذكورة عند اجتماعهما في أول المضارع، وعلى الخلاف المسطور آنفاً في حذف إحداهما، وأكد الزجاجي، وأبو علي الفارسي، والواحدي أن المحذوفة هنا على هذه القراءة هي التاء الثانية[2]، على مذهب البصريين، ومن ذلك قول الشاعر[3]:

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرءاً وناراً توقّدُ بالليلِ نارا

أي: تتوقّدُ.

وأما علة حذف إحدى التاءين فقد ذكر ابن جني تعليلاً وجيهاً، فقال: «إنما تُحذف التاء إذا كان حرف المضارعة قبلها تاء، نحو: (تفكّرون)، و(تذكّرون)، فيكره اجتماع المثلين زائدين، فيحذف الثاني منهما طلباً للخفة»[4].

وعلل بروكلمان ذلك بقوله: «إذا توالى مقطعان أصواتهما الصامتة متماثلة أو متشابهة جداً، الواحد بعد الآخر في الكلمة، فإنه يُكتفى بواحد منهما، بسبب الارتباط الذهني بينهما»[5].

(١) انظر معاني القرآن ١/ ٢٨٤، وجامع البيان ٩/ ١١٢، وإعراب القرآن ٤/ ٤٢، ومعاني القراءات ٢/ ٢٠٩، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٤٠.

(٢) انظر اشتقاق أسماء الله الحسنى ١٨٣، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٣٢٥، والتفسير البسيط ١٦/ ٢٧٣.

(٣) البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ١٢٠، والكتاب ١/ ٦٦، وشرح كتاب سيبويه ١/ ٣٤٤، والمفصل ١٣٧، وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٣٤.

(٤) المحتسب ٢/ ١١١.

(٥) فقه اللغات السامية ٧٧.

ويُفهم من ذلك أن الحذف هنا إنما هو لعلة صوتية وهي طلب التخفيف، إذ إن أصل لفظة (تَوَقّدُ): تَتَوَقّدُ، فتتابع حرفان متحركان من جنس واحد، وتوالي المثلين مكروه في أول الكلمة، وكثيراً ما يفرّ العرب من ذلك ويتخلصون منه، لما في ذلك من ثقل في النطق، وفي هذه القراءة حُذف أحد المتماثلين -على الخلاف في أيهما المحذوف- لتيسير النطق، وانطلاق الصوت.

وأحسب أن المذهب الثالث -وهو القول بجواز الوجهين- هو الأولى بالاتباع دون تعيين لإحدى التاءين؛ لأن حركة كل منهما واحدة، فإذا حُذفت إحداهما فإنه يُكتفى بالثانية منهما، وتسد مسدها، ولن تتأثر الوظيفة النحوية للفعل ولا إعرابه، وستظل العلامة الإعرابية ملازمة له بعد الحذف، ظاهرة أو مقدرة.

المبحث الثالث: أساليب الزجاجي في تخطئة الكوفيين.

تنوعت أساليب الزجاجي في تخطئته للكوفيين وتغليطه آراءهم، حيث استعمل أنماطاً مختلفة في ذلك، فحيناً تكون تخطئته بعبارة قوية فيها بعض الشدة، وحيناً تكون أقل وطأة، ومرة يكون ردّه هادئاً ولطيفاً، ومن تلك الأساليب:

أولاً: تصريحه بلفظ الخطأ، حيث حكم على بعض الآراء الكوفية بأنها خاطئة، ومن ذلك قوله في المسألة الثالثة: «والرفع بها خطأ لتقدم (إنّ)»[1]، وذلك رداً على الفراء الذي يرى أن (إلاّ) مركبة من (إن) و(لا).

وقوله في المسألة الخامسة: «وأما ما ذهب إليه الكوفيون من إضمار اللام فخطأ.»[2]، وذلك عند رده على رأي الكوفيين أن فعل الأمر معرب مجزوم بإضمار اللام.

ثانياً: الحكم على الرأي أو المسألة بلفظ الغلط، فمن ذلك قوله في المسألة الخامسة: «وكذلك سائر هذا الذي مضى يخرجونه إلى هذا التأويل، وهذا غلط»[3]، وذلك في معرض رده على الكوفيين إذ يرون أن اللام الداخلة على خبر (إنْ) المخففة من الثقيلة بمعنى: (ما) النافية.

وقوله في المسألة السابعة: «وهو غلط؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل ضرورة»[4]. وذلك رداً على الكسائي، فهو لا يجيز إضمار الفاعل في الفعل الأول في باب التنازع إذا أُعمل الثاني في المتنازع فيه، بل يحذفه حذفاً مهملاً، ويقول: ضربني وضربتُ الزيدَين، وضربني وضربتُ الزيدِين.

(١) اللامات ٣٩.
(٢) السابق ٩٥.
(٣) السابق ١١٥.
(٤) الجمل ١١٣.

ثالثاً: الحكم على الرأي أو المسألة بالفساد، فمن ذلك قوله في المسألة الثالثة: فالرفع يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء»[1]. رداً على رأي الفراء في رفعه بـ (لا) وإلغاء (إنْ) في (إلاّ)، وسبق ذكر ذلك.

ومن ذلك قوله في المسألة السادسة: «المسألة مبنية على الفساد للمغالطة»[2]، وذلك عند رده على رأي الكسائي في المسألة.

ومن ذلك قوله في المسألة الحادية عشرة: «القول في إفساد هذا الحجاج والرد عليه....»[3]، وذلك عند تخطئته وتفنيده رأي الكوفيين الذين يقولون: أن الفعل هو أصل للمصدر.

رابعاً: التقليل من شأن الرأي أو القول، وذلك بالحكم عليه بأنه ليس بشيء، وتصريحه به، فمن ذلك قوله في المسألة الثانية: «أما قول الفراء فليس بشيء»[4]. عندما خطّأ الفراء في رأيه بأن قولهم: هذه عمامة خلق، فنُعت المؤنث بالمصدر بغير هاء؛ لأن (خلق) مصدر استعمل في الأصل مضافاً بغير هاء، كما قالوا: خلق جبتك، وخَلَق عمامتك، ثم استعمل في الإفراد كذلك بغير (هاء).

وقوله في المسألة الرابعة : «وهذا ليس بشيء لأنه لا يمتنع من تأثير العوامل فيه إلا أن يكون مبنياً»[5]. عند رده على رأي الفراء في (الآن) وتخطئته له.

وقوله في المسألة الثالثة عشرة: «وعلى ذلك إجماع النحويين إلا هشام بن معاوية، فإنه قال: المحذوفة الأولى، وليس ذلك بشيء»[6]. وذلك عند حديثه عن حذف إحدى التاءين من الفعل (توقّد).

(١) اللامات ٣٩.
(٢) انظر أمالي الزجاجي ٦١، ٦٢، ومجالس العلماء ٢٢١، ٢٢٣.
(٣) الإيضاح في علل النحو ٦٠، ٦١.
(٤) تفسير رسالة أدب الكتّاب ٩٥.
(٥) اللامات ١٥٦.
(٦) اشتقاق أسماء الله ١٨٣.

خامساً: وصف الرأي أو المذهب بالقبح، فمن ذلك قوله في المسألة التاسعة: «ولو استعملتَ (مِن) في هذا الباب مكان (منذ)، فقلت: ما رأيته من يومين، أو من شهرين، كان ذلك قبيحاً»[1]. وذلك عند تغليطه للكوفيين وتخطئته إياهم في إجازتهم مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية.

ومن ذلك قوله في المسألة : «ومنهم من يدخل الألف واللام في الثلاثة مواضع فيقول:... ما فعلت العشرون الدرهم، وهو قبيح[2]، وهو تعريض برأي الكوفيين وتخطئة له، حيث أجازوا تعريف ركني العدد المركب.

سادساً: التخطئة بأسلوب لطيف ونزعة هادئة مراعياً الأدب والاحترام، وظهر ذلك عند ردّه على شيخه ثعلب الذي يرى أن (الرحمن) عبراني معرب، وليس بعربي، حيث قال الزجاجي في معرض رده عليه -دون التصريح باسمه- في المسألة الثانية عشرة: «ولم ينعم الذاهب إلى هذا المذهب النظر، لأن الرحمن معروف الاشتقاق والتصريف في كلام العرب، والأعجمي لا معنى له في كلام العرب، ولا تصريف»[3].

(١) الجمل ١٣٩.
(٢) السابق ١٣٠.
(٣) اشتقاق أسماء الله ٤٢.

الخاتمة:

بعد هذه الجولة البحثية مع الزجاجي وتخطئته للكوفيين، وبعد الانتهاء من هذا البحث بفضل الله وحده، خرجت بعدد من النتائج، لعل أهمها:

١- أن الزجاجي من أشهر نحاة القرن الرابع، وأعلاهم مكانة وأرفعهم منزلة، ويتضح ذلك من اهتمام معظم النحاة الخالفين بكتابه الجمل شرحاً ونقداً وتقييداً.

٢- أن الزجاجي كان صارماً في تخطئته للكوفيين، وشديد اللهجة في أحكامه عليهم في أكثر المواضع.

٣- جلّى البحث النزعة البصرية للزجاجي، وأنه كان موافقاً لآراء البصريين ومذهبهم.

٤- أن الزجاجي كان محقاً في كثير من تقريراته، وإن كان قد خالف أكثر النحويين في قليل منها.

٥- ظهر من خلال هذا البحث أن كثيراً من النحويين يطلقون لفظة (البغداديين) ويعنون بهم (الكوفيين).

٦- ما انفك الزجاجي مستنداً على الأصول والقواعد النحوية في تخطئته للكوفيين وأحكامه على آرائهم.

٧- التوسع في السماع والقياس والتسامح في كثير من قواعد اللغة سمة بارزة في النحو الكوفي.

٨- أن الراجح الذي يميل إليه الباحث في أكثر المسائل هو رأي سيبويه والجمهور.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن أكون قد وُفقت فيما سطرته في هذا البحث، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ائتلاف النصرة، الشرجي، **عبد اللطيف بن أبي بكر**، تحقيق د. طارق الجنابي، ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٧م.
- الإبانة في اللغة العربية، الصحاري، **سلمة بن مسلم**، تحقيق د. عبد الكريم خليفة وآخرون، ط١، مسقط، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- الإبانة والتفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم، الزجاج، **إبراهيم بن السري**، تحقيق عبد الفتاح سليم، ضمن أربع رسائل نحوية.
- إتحاف فضلاء البشر، البناء، **أحمد بن محمد**، تحقيق أنس مهرة، ط٣، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري، **أبو محمد بن عبدالله بن مسلم**، تحقيق محمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، **أبو حيان، محمد بن يوسف**، تحقيق د. رجب عثمان محمد، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الأزمنة والأمكنة، المرزوقي، **أحمد بن محمد**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ.
- الاشتقاق، ابن دريد، **محمد بن الحسن**، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، بيروت، دار الجيل، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- اشتقاق أسماء الله الحسنى، الزجاجي، **عبد الرحمن بن إسحاق**، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، **أبو بكر محمد بن السري**، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/ـ ١٩٨٥م.

- إعراب القرآن، النحاس، **أحمد بن محمد**، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.
- إعراب القراءات السبع وعللها (منسوب)، **ابن خالويه، الحسين بن أحمد**، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- أعلام الحديث، الخطابي، **حمد بن محمد**، تحقيق د. محمد بن سعد آل سعود، ط١، مكة المكرمة، مركز البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- الاقتراح في أصول النحو، **السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر**، حققه وشرحه: محمود فجال، دمشق، دار القلم، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الحاجب، **ابن الحاجب، عثمان بن عمر**، تحقيق: فخر قدارة، بيروت، دار الجيل، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- أمالي الزجاجي، الزجاجي، **عبد الرحمن بن إسحاق**، ط٢، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- أمالي ابن الشجري، **ابن الشجرين هبة الله بن علي**، تحقيق د. محمود الطناحي، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، **علي بن يوسف**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٠٦هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، **عبد الرحمن بن محمد**، ط١، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، **ابن هشام، عبدالله بن يوسف**، تحقيق يوسف الشيخ البقاعي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، **عبد الله بن الحسين**، تحقيق علي محمد البجاوي. عيسى البابي الحلبي.

- التبيين عن مذاهب النحويين، العكبري، **عبد الله بن الحسين**، تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، **أبو حيان، محمد بن يوسف**.. تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، الرياض، دار كنوز إشبيليا- دمشق، دار القلم، ١٤١٨-١٤٣٤هـ/ ١٩٩٧-٢٠١٣م.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهري، **خالد بن عبد الله**، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١ه/ ٢٠٠٠م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، الفارسي، **الحسن بن أحمد**، تحقيق د. عوض القوزي، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- التفسير البسيط، الواحدي، **علي بن أحمد بن محمد**، ط١، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، **ناظر الجيش، محمد بن يوسف**، دراسة وتحقيق مجموعة من الأساتذة، ط١، مصر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- تهذيب اللغة، الأزهري الهروي، **محمد بن أحمد**، تحقيق محمد عوض مرعب، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع، **ابن الخباز، أحمد بن الحسين**، تحقيق أ.د. فايز محمد دياب. ط٢، مصر، دار السلام للطباعة والنشر، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، **محمد بن جرير**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م.
- الجليس الصالح الكافي، الجريري، **المعافى بن زكريا**، تحقيق عبد الكريم الجندي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

- الجمل في النحو، الزجاجي، **عبد الرحمن بن إسحاق**، تحقيق علي توفيق الحمد، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، **حسن بن قاسم**، تحقيق فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
- خزانة الأدب، البغدادي، **عبد القادر بن عمر**، تحقيق عبد السلام هارون، ط٤، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، **أحمد بن يوسف**، تحقيق د. أحمد الخراط، ط٣، دمشق، دار القلم للطباعة والنشر، ٢٠١١م.
- ديوان أبي دؤاد الإيادي، تحقيق د. أحمد السامرائي، ط١، دمشق، دار العصماء، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان طه، ط٣، القاهرة، دار المعارف.
- ديوان علقمة بن عبدة، تحقيق لطفي الصقال، ودرية الخطيب، ط١، حلب، دار الكتاب العربي، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- ديوان عمرو بن كلثوم، جمعه وحققه د. إميل بديع يعقوب، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الرد على النحاة، ابن مضاء، **أحمد بن عبد الرحمن اللخمي**، تحقيق: د. محمد البنا، ط١، دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، الأنباري، **محمد بن القاسم**، تحقيق د. حاتم الضامن، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، **ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، القاهرة، دار التراث، دار مصر للطباعة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ،**ابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك**، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط١ بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل، **ابن مالك، محمد بن عبد الله**، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح التصريف، الثمانيني، **عمر بن ثابت**، تحقيق د. إبراهيم البعيمي، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- شرح جمل الزجاجي، **ابن عصفور، علي بن مؤمن**، تحقيق فواز الشعار، ط١، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م .
- شرح جمل الزجاجي، **ابن الفخار، محمد بن علي**، رسالة دكتوراه، تحقيق حماد بن محمد الثمالي، جامعة أم القرى. ١٤٠٩هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذي، **محمد بن الحسن**، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، الأنباري، **محمد بن القاسم**، تحقيق عبد السلام هارون، ط٥، مصر، دار المعارف.
- شرح كافية ابن الحاجب، الإستراباذي، **محمد بن الحسن**، تحقيق الدكتور حسن بن محمد الحفظي، والدكتور بشير مصطفى، ط١، جامعة الإمام، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- شرح الكافية الشافية، **ابن مالك، محمد بن عبدالله**، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، **الحسن بن عبد الله**، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.
- شرح اللمع، ابن برهان العكبري، **عبد الواحد بن علي**، حققه الدكتور فائز فارس، ط١، الكويت، السلسلة التراثية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، **علي بن يعيش**. قدم له د. إيميل يعقوب، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط١). ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- ضحى الإسلام، **أحمد أمين**، القاهرة، ١٩٣٨م.
- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، **محمد بن الحسن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، مصر، دار المعارف.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، **أبو نصر إسماعيل بن حماد، تحقيق أحمد عطار**، ط٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- علل النحو ابن الوراق، **محمد بن عبدالله بن العباس**، تحقيق محمود جاسم الدرويش، ط١ الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- فقه اللغات السامية، **كارل بروكلمان**، ترجمة د. رمضان عبد التواب، مصر، جامعة عين شمس، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- الفهرست، ابن النديم، **محمد بن إسحاق**، تحقيق إبراهيم رمضان، بيروت، دار المعرفة، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، الزبيدي، **سعيد جاسم**، دار الشروق، ١٩٩٧م.
- الكامل في القراءات، **ابن جبارة، يوسف بن علي**، تحقيق جمال الشايب، ط١، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الكتاب، سيبويه، **أبو بشر عمرو بن عثمان**، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- كتاب العين، الفراهيدي، **الخليل بن أحمد**، تحقيق: د. مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، **جار الله**، ط٣، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.
- الكناش في فني النحو والصرف، صاحب حماة، **الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن علي**، تحقيق د. رياض الخوام، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٠م.
- اللامات، الزجاجي، **عبد الرحمن بن إسحاق**، تحقيق مازن المبارك. ط٢، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، **عبد الله بن الحسين**، تحقيق د. عبد الإله النبهان، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- لسان العرب، ابن منظور، **أبو الفضائل جمال الدين**، ط٣، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ.
- اللمع في العربية، ابن جني، **أبو الفتح عثمان بن جني**، تحقيق فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية.
- المؤتلف والمختلف، الآمدي، **الحسن بن بشر**، تحقيق د. ف. كرنكو، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- مجاز القرآن، التيمي، **أبو عبيدة معمر بن المثنى**، تحقيق محمد فؤاد سزكين، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ.
- مجالس العلماء، الزجاجي، **عبد الرحمن بن إسحاق**، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، **ابن جني، عثمان بن جني**، تحقيق علي النجدي وآخرين، مصر، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦-١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٦-١٩٦٩ م

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، **ابن عطية، عبد الحق بن غالب**، تحقيق عبد السلام عبدالشافي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، **أبو الحسن علي بن إسماعيل**، هنداوي، عبد الحميد، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- المخصص، **ابن سيده، علي بن إسماعيل**، تحقيق خليل جفال، ط١، بيروت، دار إحياء التراث، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- المدارس النحوية، **شوقي ضيف**، القاهرة، دار المعارف، ط٧، ١٩٦٨م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو، **مهدي المخزومي**، بيروت، دار الرائد، ط٣، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث، ابن الأنباري، محمد بن القاسم، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مصر، لجنة إحياء التراث.
- مراتب النحويين، **أبو الطيب اللغوي**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، **الحسن بن أحمد**، تحقيق د. محمد الشاطر، ط١، مصر، مطبعة المدني، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، **الحسن بن أحمد**، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، ط١، بيروت، دار القلم، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- المسائل المشكلة، أبو علي الفارسي، **الحسن بن أحمد**، قرأه وعلق عليه يحيى مراد، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، **عبد الله بن عبد الرحمن**، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات،ط١، مكة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- مشكل إعراب القرآن، القيسي، **مكي بن أبي طالب**، تحقيق د. حاتم الضامن. ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- معاني القرآن، الأخفش، **سعيد بن مسعدة البلخي**، تحقيق د. هدى محمد قراعة، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- معاني القراءات، الأزهري، **محمد بن أحمد**، ط١، الرياض، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- معاني القرآن، الفراء، **يحيى بن زياد**، تحقيق أحمد يوسف النجاتي وآخرين، ط١ مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة.
- معاني القرآن، النحاس، **أحمد بن محمد**، تحقيق محمد علي الصابوني، ط١، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، **إبراهيم بن السري**، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، **جار الله**، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، ط١، بيروت، مكتبة الهلال، ١٩٩٣م.
- المفضليات، الضبي، **المفضل بن سلمة**، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٦، القاهرة، دار المعارف.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، **إبراهيم بن موسى**، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وجماعة من المحققين، ط١، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، **محمود بن أحمد**، تحقيق أ. د. علي محمد فاخر، ط١، القاهرة- مصر، دار السلام للطباعة ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- المقتضب، المبرد، **محمد بن يزيد**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب.

- الملخص في ضبط قوانين العربية، **ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد**، تحقيق علي بن سلطان الحكمي. (ط١)، ١٤٠٥هـ.
- من تاريخ النحو، الأفغاني، **سعيد بن محمد**، مكتبة الفلاح، د.ط، د.ت.
- نتائج الفكر في النَّحو، السهيلي، **عبد الرحمن بن عبد الله**، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢ / ١٩٩٢ م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، **أبو البركات، كمال الدين بن الأنباري**، تحقيق إبراهيم السامرائي، الزرقاء، مكتبة المنار، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، **محمد الطنطاوي**، مكتبة إحياء التراث، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- النوادر في اللغة، الأنصاري، **أبو زيد الأنصاري**، تحقيق د. محمد عبد القادر، ط١، بيروت، دار الشروق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية، القيسي، **مكي بن أبي طالب**، ط١، مجموعة رسائل علمية، جامعة الشارقة، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- همع الهوامع، السيوطي، **عبد الرحمن بن أبي بكر**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوقيفية.
- الوافي بالوفيات، الصفدي، **خليل بن أيبك**، تحقيق أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث، د. ط، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.